وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية و محاسبية

التخصص: محاسبة و تدقيق

مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية

دراسة حالة –الجزائر- خلال الفترة (2016-2018)

من إعداد الطالبة:

بن داموا سمية

تحت إشراف:

الدكتورة بربار حفيظة

لجنة المناقشة:

الدكتور(ة):

الدكتور(ة):

الدكتور(ة):

السنة الجامعية 2020-2021

الإهداء

الإهداء باسم الله الذي هدانا ولو لاه ما كنا نهتدي وصلى الله وسلم على الهاذي الحبيب خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما إلى كل الأهل والأقارب إلى صديقاتي والى كل من شاركني في هذا العمل

الشكر

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى نشكر الله عز وجل على نعمه وعلى ما من علينا لإتمام عملنا المتواضع هذا بادئنا أشكر الأستاذة " باربار حفيظة " التي أطرتني و شاركتني في إتمام هذا العمل كما أشكر أختي التي ساعدني ودعمني في إتمام عملي وأشكر كذلك كل من ساهم من قريب أومن بعيد في انجاز هذا العمل

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية و تبيان أهم تقديراتها، و من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة تم الاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية و مشاريع المالية السنوية و حسابات الميزانية العامة و الخزينة و اعتمادا على هذا توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات الجبائية لها دور هام و فعال في تمويل الخزينة العمومية

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الجبائية، الخزينة العمومية، الميزانية العامة

Abstract:

The purpose of this study was to highlight the extent to which tax revenues contribute to the financing of the public treasury and to show its most important estimates, and in order to answer the questions of the study was relied on the annual reports of the Ministry of Finance and annual finance projects and the calculations of the general budget and treasury and based on this the study found that tax revenues have an important and effective role in financing the public treasury

Keywords: Tax revenue, public treasury, general budget.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	
الشكر	
الإهداء	
الملخص	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الإشكال البيانية	X
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
منهجية الدراسة	3
فرضيات الدراسة	3
الدراسات السابقة بالعربية	4
الدراسات السابقة بالأجنبية	4
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	8
خطة الدراسة	8
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة (الايرادات الجبائية و الخزينة العمومية)	
مفهوم الجباية	10
تعريف الضريبة	10
الأهداف المالية للجباية	11
خصائص الضريبة	12
أنواع و تصنيفات الضريبة	14
القواعد الأساسية للضريبة	16
الآثار الاقتصادية للضرائب	18
ماهية الرسوم	20

خصائص الرسم	20
تقدير الرسم	20
طرق استيفاء الرسوم	21
مقارنة بين الرسم و الضريبة	21
تعريف الجباية البترولية	21
أنواع الجباية البترولية	21
تعريف الرسوم الجمركية	23
أنواع الرسوم الجمركية	23
تعريف الخزينة العمومية	24
مهام الخزينة العمومية	24
مصادر تمويل الخزينة العمومية	26
دور الخزينة العمومية	26
أهمية الخزينة العمومية	28
عمليات الخزينة العمومية	28
طرق تمويل الخزينة العمومية	29
حسابات الخزينة العمومية	30
صلاحيات الخزينة العمومية	30
تعريف الميزانية العامة	31
خصائص الميزانية العامة	33
مبادئ الميزانية العامة	34
أهمية الميزانية العامة	35
الفصل الثالث الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة تحليلية للإيرادات الجبائية و مدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية)	
تقديم الحسابات الخاصة بالخزينة	39
التوقعات للفترة 2017-2018	45
الانجازات للفترة 2016-2018	49
مقارنة بين التقديرات و الانجازات	56
الاجابة عن الاشكالية	60
اختبار الفرضيات	60

نتائج الدراسة	63
الاقتراحات	63

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مقارنة بين الرسم والضريبة	
1-2	التدابير الجديدة التي جاء بها قانوني المالية ألأولي والتكميلي لسنة 2018	**40**
2-2	توضيحات حول كيفية حساب هذه التغييرات	**42**
3-2	الوضعية المجمعة للحساب نتائج الخزينة (متاح ومكشوف للخزينة)	**43**
4-2	توقعات ايرادات الميزانية 2018/2017	**45**
5-2	تطورات تقديرات الإيرادات الجبائية (2017-2018)	**46**
6-2	مقارنة توقعات 2016 بتوقعات سنة 2017.	**47**
7-2	الإيرادات الأخرى	**48**
8-2	بنية الايرادات حسب النوع 2016-2018	**49**
9-2	الإيرادات الجبائية	**50**
10-2	الإيرادات العادية	**52**
11-2	مقارنة الانجازات	**53**
12-2	الجباية البترولية (حصة ميزانية الدولة)	**54**
13-2	مساهمة جباية الموارد العادية في تغطية نفقات ميزانية التسيير	**55**
14-2	مقارنة بين التقديرات و الانجازات	**57**
15-2	عمليات الخزينة لسنة 2018 (منظور محاسبي)	**58**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	خصائص الضريبة	13
2-1	انواع الضرائب	14
1-2	بنية الإيرادات حسب النوع للفترة 2016 – 2017 – 2018	50
2-2	الإيرادات العادية	53
3-2	مداخيل الخزينة العمومية	61

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة العامة:

الخزينة العمومية أو كما يطلق عليها صندوق الدولة وهي التي تتولى عملية تمويل كل نفقات الدولة، لهذا تبحث دائما على مصادر مختلفة لتوفير مدا خيل معتبرة وكافية ومن أهم هذه المداخيل هي الموارد الجبائية، بحيث تقوم الإدارة الضريبية بفرض الضرائب والرسوم على كل الأنشطة والأشخاص والمؤسسات التي تعود حصيلتها إلى الخزينة فهي جبائيه بالدرجة الأولى وأيضا تساهم في عملية توجيه النشاط الاقتصادي، أي التحكم في النشاط الاقتصادي من جهة وتشجيع الأعوان الاقتصاديين على زيادة الاستثمار من جهة أخرى.

وفي العشرية الأخيرة عرفت الجزائر كباقي الدول الاشتراكية تغيرات وإصلاحات هيكلية عديدة، بإتباعها السياسة الخوصصة ومحاولة اندماجها ضمن ما يعرف باقتصاد السوق بغية البحث عن أنجع الطرق وأحسنها لتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة الاعتبار للقطاع الجبائي بوصفه موردا هاما للخزينة العمومية، فاتخذت الأطراف الاقتصادية الجزائرية عدة تدابير لتنمية هذا القطاع لوعيها بقدرته على امتصاص الاختلالات التي تولدت عن السياسات الاقتصادية السابقة ومساهمته الفعالة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، التجارية وحتى السياسية. وباعتبار أن الجباية هي الممول الرئيسي للخزينة العمومية خاصة الجباية البترولية، حيث تمثل في الوقت الحاضر الدعامة الأساسية للدخل التجاري والمالي للخزينة العمومية على اعتبار أن دور الجباية العادية لا يزال ثانويا نظرا للنقائص الموجودة فيه وكذا استفحال ظاهرة التهرب الضريبي وثقل الأعباء الضريبية على المكلفين بدفعها، ومع انتهاج نظام اقتصاد السوق كما أسلفنا ومحاولة مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية، كان لزاما على الجزائر العمل على الموازنة بين الجباية البترولية وغيرها من الجباية قطاع المحروقات قطاع يتماشى مع التغيرات الدولية و متطلبات الأسواق العالمية.

وتفعيل دور هذه الأخيرة خاصة مع زيادة المكلفين بدفعها كالتجارة وأصحاب الشركات وأصحاب المداخيل الكبرى، وذلك بتبني سياسة جبائيه تتماشى مع متطلبات السوق وتلعب دورا فعالا في فتح باب الاستثمار الداخلي والخارجي لجلب العملة الصعبة من خلال فرض سياسة جبائيه مرنة على المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين لتنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية من جهة، وتبني سياسة الإصلاح دائمة ومستمرة تسعى من وراءها إلى أحداث تغيرات عميقة وجذرية ايجابية على القطاع الجبائي وتنمية دوره في تمويل الخزينة حيث سعت الدول جاهدة في إيجاد نظام جبائي فعال يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة ، وقد سعت الجزائر إلى إيجاد هذا النظام من خلال عدة إصلاحات جبائيه حاولت من خلالها تدارك الثغرات السابقة في هذا النظام ، وهي الآن تحاول إيجاد حلول

لتمويل النفقات العمومية في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية كنتيجة لانخفاض أسعار المحروقات.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

ما هو دور وأثر الإيراداتالجبائية في تمويل الخزينة العمومية؟

من خلال هذه الإشكالية يمكننا إبراز الإشكاليات الجزئية التالية:

- هل يلعب النظام الجبائي دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية؟
- كيف يتم قياس فعالية النظام الجبائي؟
- فيما تتمثل الإيرادات التي تستفيد منها الخزينة؟
- ماهي مختلف الإيرادات الجبائية المخصب عليها من طرف الخزينة؟

فرضيات البحث:

- تلعب الإيرادات الجبائية دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية
- يتم قياس فعالية النظام الجبائي بمدى التحصيل الضريبي
- تتمثل الإيرادات التي تستفيد منها الخزينة هي الضرائب والرسوم
- تعتمد الخزينة على إيرادات ممتلكاتها الخاصة وعائدات الضرائب بالإضافة إلى الجباية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة وأحيانا القروض

أهداف البحث:

- التعرف على فعالية النظام الجبائي في تمويل الخزينة العامة
- إيجاد إجابة على التساؤلات المطروحة سابقا
- إبراز مدى تأثير النظام الجبائي على الخزينة العمومية
- نشر الوعي الضريبي بين المكلفين

أهمية البحث:

بالإضافة إلى الدور الواضح الذي تلعبه الجباية في بناء مختلف السياسات الاقتصادية حيث أضحت الركيزة الأساسية التي توضع على أساسها السياسة المالية للدولة فإننا سعينا لتوضيح فكرة مفادها أنه يجب تنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية وعدم الاعتماد على مورد واحد وإغفال آخر لأن ذلك سيؤدي حتما إلى اختلالات عميقة وجوهرية في المستقبل.

تتمثل أهم مصادر جمع البيانات فيما يلي:

1. **المصادر الأولية:** الوثائق الرسمية الحكومية و المطبوعات الرسمية الحكومية

2. **المصادر الثانوية:** تم تجميع البيانات من الدراسات السابقة و الكتب و المراجع العلمية و الأبحاث المحكمة بالعربية و الأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة و المواقع الالكترونية.

الدراسات السابقة

1. دراسة (د شلال زهير سنة 2016) بعنوان تحليل تركيبة المزيج. التمويلي للخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر (2010-2014).

- **هدفها:**
- هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل آليات تمويل عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2010-2014) كما هدف هذا المقال إلى محاولة تحليل آليات تمويل عجز الميزانية العامة للدولة من أجل تحديد تركيبة المزيج التمويلي المستعمل من طرف الخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية و إبراز دورها في توظيف الادخار العام عن طريق مختلف أدوات التمويل البنكية و غير البنكية و مقارنته مع مساهمة صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة في تمويل العجز.

2. دراسة د صرارمة عبد الوحيد ود قجاتي عبد الحميد سنة 2017 بعنوان إثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016).

- **هدفها:**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وأثر الإيراداتالجبائية (الجباية العادية والبترولية) على ظاهرة الإنفاق العام في موازنة الدولة للجزائر خلال الفترة (1980-2016) وبالرغم من التقلبات التي شهدتها الإيرادات الجنائية وبالأخص الجباية البترولية خلال الفترة 1986-1999إلا أنها عرفت تطورا ملحوظا بعد سنة 2000، وهو ما ساعد على تغطية الإنفاق العام وتمويل مشاريع البرامج الخماسية المسطرة من قبل الحكومة، كما توضح هذه الدراسة وضعية التوازن المالي للدولة، حيث يعد هذا الأخير من أهم التوازنات الاقتصادية الكلية، وخلصت الدراسة التحليلية الى اهمية الجباية البترولية في تمويل الايرادات العامة و تغطية الإنفاق العام في الجزائر و كذا تحديد التوازن المالي من خلال رصيد الموازنة العامة و هو ما انعكس على الدراسة القياسية و اتجاه العلاقة بين الإيرادات الجبائية و النفقات العامة، والتي تبين دور الإيرادات الجبائية و الجباية البترولية خصوصا في تمويل عملية الإنفاق العام في الجزائر

3. دراسة بولعباس مختار 2019 بعنوان هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2017).

- **هدفها:**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة عجز الميزانية من خلال دراسة. قياسية لهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990 -2017) وذلك بالاعتماد على طريقة FM-OLS، واختبار سببية قرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبأن هناك علاقة سببية من هيكل الإيرادات نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير نحو رصيد الميزانية كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية.

4. دراسة د محمد ماحي ومحمد حداد سنة 2019 بعنوان الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000 إلى 2016.

- **هدفها:**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الإيرادات الجبائية العادية في تغطية الإنفاق في الجزائر ودورها في تمويل الميزانية .ترتكز معظم الموازنات العامة على ما أقرته السياسة المالية من الموارد العامة لتمويل النفقات العامة ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على عنصر هام من عناصر الميزانية العامة في الجزائر وهو الإيرادات الجبائية العادية ومدى مساهمتها في تمويل النفقات العامة وتوازن الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة مهمة في الإقتصاد الجزائري، بعد تغير المناخ السياسي والأمني وتحسن الإقتصاد الجزائر وهي 2000-2016، وهذا من أجل معرفة الدور المهم الذي قد تلعبه الجباية العادية في مرحلة ما بعد الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة في ظل انخفاض أسعار المحروقات . لقد توصلنا من خلال بحثا إلى الأهمية الكبيرة لهذا النوع من الإيرادات وضرورة إعطائه الأولوية من أجل الإبتعاد والاستغناء عن التبعية للحماية البترولية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر.

الدراسات السابقة الاجنبية:

1. دراسة (Hamdi& Rashid, 2013) في البحرين بعنوان:

Dynamic relationships between oil revenues, government spending and economic growth in an oil-dependent economy (1960-2010)

- **هدفها:**
  - ندرس العلاقة السببية بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في البحرين.
  - نقوم بإجراء تحليل التكامل المشترك القائم على نموذجا لاقتصاد القياسي ونموذج تصحيح الخطأ.
  - تظهر النتائج أن عائدات النفط هي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الحكومية
  - قد يؤدي تقلب عائدات النفط إلى إعاقة النمو الاقتصادي العام.
- البحرين بحاجة إلى زيادة تنويع اقتصادها.
- تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقات الديناميكية بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين .عائدات النفط هي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الحكومية وواردات السلع والخدمات .أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية .في هذه الورقة ، نتحرى ما إذا كان الإنفاق الحكومي الضخم قد عزز وتيرة النمو الاقتصادي أم لا .ولهذه الغاية ، نستخدم تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات ونموذج تصحيح الخطأ والبيانات للفترة 1960-2010 .تشير النتائج الإجمالية إلى أن عائدات النفط تظل المصدر الرئيسي للنمو والقناة الرئيسية التي تمول الإنفاق الحكومي.

2. دراسة (Hassan &Azrai, 2015) في السودان بعنوان:

Effect of Oil Revenue and the Sudan Economy: Econometric Model for Services Sector GDP

- **هدفها:**

هدفت للبحث في تأثير عائدات النفط وخدمة الناتج المحلي الإجمالي للسودان للفترة من 2000 إلى 2012. ولتحقيق هذا الهدف ، تم جمع وتحليل البيانات الثانوية باستخدام طرق الانحدار .تكشف النتائج عن علاقة سببية بين إيرادات النفط (متغير مستقل) والناتج المحلي

الإجمالي للخدمة (المتغيرات التابعة .(تشير نتيجة تحليل الانحدار إلى أن عائدات النفط تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للخدمة .تشير التقديرات إلى أن عائدات النفط قد ساهمت بنسبة 78.8 في المائة من التباين في إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2000 و 2012. علاوة على ذلك ، سيؤدي تغيير الوحدة في عائدات النفط إلى تغيير بنسبة 0.0246 في المائة في إجمالي الناتج المحلي للخدمات.

3. دراسة (Nweze & Greg, 2016) نيجيريا بعنوان:

An Empirical Investigation of Oil Revenue and Economic Growth in Nigeria2014-1981

- **هدفها:**

هدفت هذه الدراسة التجريبية إلى دراسة عائدات النفط والنمو الاقتصادي في نيجيريا بين عامي 1981و 2014.

- **ملخص الدراسة:**

في سياق التحقيق التجريبي ، تم استخدام تقنيات اقتصادية متقدمة مختلفة مثل اختبار الجذر المعزز ديكي فولر ، واختبار الاندماج المشتركJohansenوآلية تصحيح الأخطاء (ECM) وتكشف النتيجة من بين أمور أخرى: أن جميع المتغيرات تعمل بشكل ثابت عند الاختلاف الأول ، مما يعني أن المتغيرات لم تكن متكاملة من نفس الترتيب الذي يبرر اختبار آلية الإدماج المشترك وتصحيح الأخطاء .وأشارت نتيجة الإدماج المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات ذات المعادلة (المعادلات) الثلاثة. وتشير نتيجة اختبار آلية تصحيح الأخطاء إلى أن جميع المتغيرات باستثناء تأخر الإنفاق الحكومي كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا. بيد أن جميع المتغيرات أظهرت علاماتها المتوقعة في المدى القصير ولكنها أظهرت علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل باستثناء الإنفاق الحكومي، الذي له علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير على حد سواء. وخلصت الدراسة إلى أنه ينبغي للحكومة أن تستخدم الإيرادات المتولدة من النفط للاستثمار في قطاعات محلية أخرى مثل قطاع الزراعة والصناعة التحويلية من أجل توسيع مصدر إيرادات الاقتصاد وزيادة قاعدة إيرادات الاقتصاد.

4. دراسة (Kırca, Şerif, &Kerem, 2020) بتركيا بعنوان:

Is the relationship between oil–gas prices index and economic growth in Turkey permanent?

هدفها : هدفت الى:

دراست العلاقة بين مؤشر أسعار النفط والغاز والنمو الاقتصادي في تركيا.

الكشف عن أهمية النظر في ميزات السلاسل الزمنية.

معرفة ما اذا كانت العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار النفط والغاز والنمو الاقتصادي دائمة؟ إنها

الدراسة الأولى التي تبحث عن إجابات على السؤال.

معرفة مدى تأثير مؤشر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي دائم.

يعتبر النفط والغاز من أهم المدخلات التي تستخدمها الدول في عملية الإنتاج .لهذا السبب ، تؤثر التغيرات في أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي ، وهو أهم مؤشر أداء للاقتصاد الكلي .تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت العلاقات بين مؤشر أسعار النفط والغاز والنمو الاقتصادي دائمة في تركيا ، والتي تغطي الفترة 1998 .Q4-2019Q1لهذا الغرض ، يتم فحص العلاقات بين المتغيرات أولاً بواسطة اختبارات السببية Granger و Toda-Yamamotoمع الفواصل الهيكلية .بعد ذلك ، نقوم بتحليل ما إذا كانت العلاقات بينهما دائمة باستخدام اختبارات السببية لمجال التردد بناءً على هذين الاختبارين .لا توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات وفقًا لنتائج Grangerونتائج اختبار السببية لمجال التردد بناءً على هذا الاختبار .لكن، وفقًا لنتائج اختبار السببية Toda-Yamamotoمع حدوث كسر هيكلي ، هناك علاقة سببية من أسعار النفط والغاز إلى النمو الاقتصادي .وفقًا لنتائج اختبار السببية لمجال التردد بناءً على هذا الاختبار، فإن التأثير الدائم لأسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي يبلغ حوالي خمس سنوات.

-ما يميز الدراسة عن باقي الدراسات:

تناولت معظم الدراسات السابقة مساهمة الجباية البترولية من خلال فقط مقارنتها بالجباية العادية في تمويل الميزانية بينما تنفرد دراستنا عن باقي الدراسات من خلال دراسة معمقة للإيرادات الجبائية ثم تطور تقديراتها بإحصائيات تاريخية مختلفة عن الدراسات السابقة.

-خطة الدراسة:

تقسم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسة ,حيث يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة من حيث الإشكالية، الأهداف، الأهمية، المنهج المتبع، الفرضيات واستعراض الدراسات السابقة في حين يتناول الفصل الثاني الإطار النظري للجباية و الخزينة العمومية و ميزانية الدولة، وقد خصص الفصل الثالث إلى الإطار العملي للدراسة مع استعراض نتائج الدراسة والاقتراحات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة (الجباية و الخزنة العمومية)

1. الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة (الجباية و الخزنة العمومية):

1.1 الجباية:

1.1.1 مفهوم الجباية:

في سبيل توفير الإيرادات لميزانيتها العامة، والتي توجه لتغطية نفقات الاحتياجات العامة لأفراد المجتمع، فإن الدولة توظف عدة وسائل تضمن لها تأمين الموارد المالية اللازمة لذلك؛ ويأتي على رأس هذه الوسائل الجباية.

1.1.2 تعريف الضريبة:

يمكن تعريف الضريبة على أنهااقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة .ونظرا للتطور الذي شهده مفهوم الضريبة باختلاف النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في كل مجتمع، فقد تعددت التعاريف الخاصة بالضريبة. (جمام، 2009، صفحة 14)

تعاريف فوفق التعاريف التي سبق ذكرها من حيث محتواها:

- **التعريف الاول :**

الضريبة عبارة عن قطاع جبري، نقدي أو عيني وذاك دون مقابل، تقوم به الدولة وذلك من خلال إدارتها المخولة لها بإلزام المكلفين بدفعها.

- **التعريف الثاني:**

الضريبة تمثل تقيم مبلغ مالي إلزامي على المكلفين (أشخاص طبيعيين أو معنويين)، ويتم تحصيلها من طرف الدولة دون مقابل على أن تستعمل إيراداتها التغطية النفقات العامة.

- **التعريف الثالث:**

الضريبة هي القطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل خاص بدفعها وذلك بغرض نفع علم.

- **التعريف الرابع:**

الضريبة عبارة عن مبلغ مالي تقوم الدولة بفرضه على المكلفين بصورة إجبارية وبدون مقابل، في سبيل إنفاقه على المصلحة العامة أو استخدامه في مجالات تدخل الدولة.

- **التعريف الخامس:**

الضريبة قطاع مالي يجبر الأفراد على نفعه للسلطات العامة للدولة بدون مقابل، وفقا لقواعد وقوانين محددة، من أجل تغطية أعباء الدولة والسلطات (الجهوية).

- **التعريف السادس:**

الضريبة هي إلزام إجباري تقوم الدولة بتحديدها مع التزام المكلف بتقديمها بدون مقابل، قصد تمكين الدولة من القيام بوظائفها من أجل **تحقيق أهداف المجتمع المختلفة** (جمام، 2009، صفحة 15)

1.1.3 الاهداف:

- **الأهداف المالية:**

الهدف المالي من أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة فتامين إيرادات دائمامن مصادر داخلية لخزينة الدولة أحد أهداف السلطات الحكومية ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في النفقات حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي، فالأمر مرتبط في الواقع بمستوى التطور الاقتصادي. (جمام، 2009، صفحة 20)

- **<u>الأهداف الاجتماعية:</u>**

فبعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية وبروز الاتجاهات الحديثة بتوزيع ء عادل للثروات وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل.ولقد حاولت الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة كوسيلة هامة (في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية ومن أهمها:

1. **<u>منع تكتل الثروات:</u>** تعمل بعض الدول على عدم استحواذ فئة قليلة من المجتمع على الثروة، وذلك بفرض ضرائب وبمعدلات مرتفعة على الثروات، وعن طريق المعدل المتصاعد كما هو مطبق في ألمانيا وفرنسا.
2. **<u>توجه سياسة النسل في الدولة:</u>** فالدولة التي ترغب بتشجيع النسل كبلدان أوروبا، تستعمل الضريبة كأداة للإكثار من السكان، وذلك بتخفيض معدلات الضريبة، وفي بعض الأحيان إتباع مبدأ الإعفاء على بعض الدخول الناشئة من الضريبة، وبالمقابل الدول الراغبة بتحديد النسل تقوم برفع معدل الضرائب على الدخول والمعدل يزداد بازدياد عدد أفراد الأسرةمرة، أولا تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة كما هو في كل من الهند والصين (جمام، 2009، صفحة 21)
3. **<u>معالجة أزمة السكن:</u>**فقد تستخدم الضريبة كأداة لحل مشكلة السكن ولذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة زمنية محددة فنجد فرنسا مثلا فرضت ضريبة

إضافية على المساكن غير المستغلة استغلالها كاملا مثل هذا الأمر دفع بأصحاب هذه العقارات إلى تأجيرها واستغلالها تفاديا لأداء ضريبة عالية.

4. **معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة:**هناك بع السلع المضرة بصحة المواطن وتلحق به أضرار جسيمة وخطيرة تؤدي به احيانا إلى الموت كالسجائر والكحول فتعمد الدولة إلى فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على صنعها وبيعه. (جمام، 2009، صفحة 21)

- **الهدف النقدي :**

يتمثل هذا الهدف للضريبة وخاصة أثناء أزمة التضخم بحيث تستعمل الضريبة كوسيلة للحد من الكتلة النقدية الفائضة عن كمية السلع، وهذا قصد المحافظة على قيمة النقود، وعادة ما تعاني الدول النامية بهذه الظاهرة لضعف جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على إحداث نمو اقتصادي، وبالتالي تحقق التوازن النسبي بين العرضو الطلب. (جمام، 2009)

- **الأهداف السياسية:**

للضريبة عدة أهداف سياسية تتصل أحيانا بفرض رسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يكون الهدف منها حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية، كما تستعمل الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين مختلف الدول خاصة بين الدول المتقدمة فرنسا،اليابان، الولايات المتحدة مثلا قد تستعمل الضريبة من أجل محاربة فئة معينة من المجتمع برفع معدل الضريبة على مدخليها كما حدث لطبقة(الكولاك) في روسيا بعد الثورة الشيوعية

. كما قد تستخدم كوسيلة لمساعدة بعض الفئات ماديا، وذلك من خلال إعفاء دخولها من الضريبة أو تخفيضها مثل الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها المجاهدين الجزائريين.

كما يتم استعمال الضريبة كأداة ووسيلة لإحداث التوازن الجهوي " وذاك من خلال توطين الصناعات عبر ولايات الوطن، بمنح امتيازات جبائيه للاستثمار والعمل بمختلف ولايات الجنوب ...الخ .

وأخيرا فإن الأهداف التي تصبو الضريبة لتحقيقها، يتم تحديدها وفق طبيعة الدولة الاجتماعية والسياسية. (جمام، 2009، صفحة 22)

1.1.4 خصائص الضريبة:

الشكل (2-2) خصائص الضريبة.

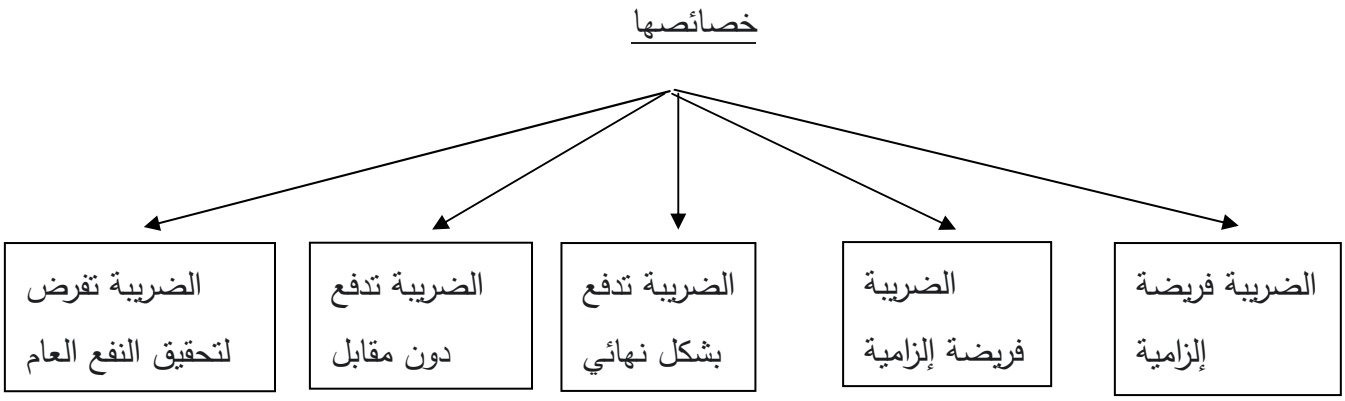

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة (2018)

1. **الضريبة فريضة إلزامية:** تقتطع من الأفراد على وجه الإلزام وتستقل الدولة في وضع نظام قانوني خاص بالضريبة دون أن يكون محل اتفاق مع الأفراد، فهم ملزمون بدفعها سواء قبلوا بذلك أم لم يقبلوا.
2. **الضريبة فريضة إلزامية:** هي عبارة عن مبلغ من المال ولا يمكن أن تكون على شكل سلعة أو خدمة خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الاقتصادية البدائية حيث كانت تدفع عينا كمية معينة من المحاصيل الزراعية كالقمح مثلا.
3. **الضريبة تدفع بشكل نهائي:** إن الأفراد يدفعون الضريبية إلى الدولة بصورة مائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم بردها لهم أو تعويضهم إياها.
4. **الضريبة تدفع دون مقابل:** تدفع الضريبة دون مقابل أو منفعة خاصة فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع باعتباره عضوا في الجماعة.
5. **الضريبة تفرض لتحقيق النفع العام: إذا** كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعها، فإنها تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق المنفعة العامة. (سايح و عزوز ، 2018).

1.1.5 أنواع الضرائب و تصنيفاتها:

1.انواع الضرائب:

- **الشكل(2-3)انواع الضرائب:**

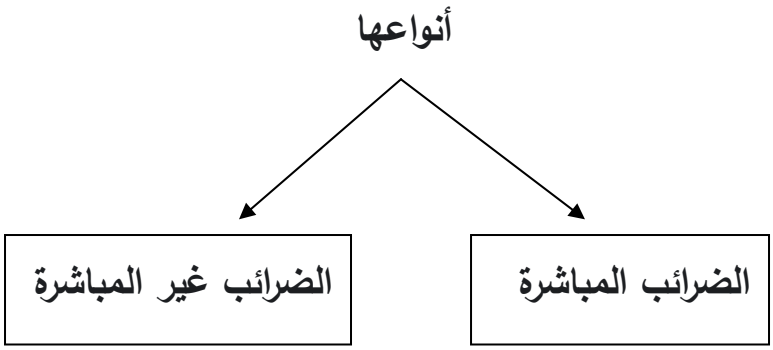

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على محاضرات في المالية العامة 2016

- **الضرائب المباشرة:**

1. تنتقل من المكلف بالضريبة إلى إدارة الضرائب(الخزينة العمومية).

- **الضرائب غير المباشرة:**

2. تقع على عناصر الاستهلاك، يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه السلع أو الخدمات (الضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة TVA) (الدين، 2016، صفحة 34)

2. التصنيفات:

أ- **التصنيف القائم على مكان فرض الضريبة:**

يؤثر التقسيم الإداري للدولة على تقسيمات الضرائب فنجد ضرائب وطنية وضرائب محلية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد الضرائب الفدرالية أو كما في الجزائر تقسم حصيلة الضرائب إلى نسبة للبلدية ونسبة لميزانية الولاية ونسبة إلى إيرادات الميزانية العامة للدولة (الخزينة العامة)

ب-**التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق:**

3. الضرائب الموحدة (الوحيدة)والضرائب المتعددة :

تعتمد الضرائب الموحدة على أساس فرض الضريبة موحدة على كافة مصادر الدخل المنصبة في وعاء ضريبي واحد وتتميز بمراعاتها للقدرة المالية الخاصة بالمكلف أفضل من الضريبة النوعية، ومن

مساوئها أنها لا تتلاءم مع الاقتصاد المعاصر وكذلك أنها غير عادلة. أما الضرائب المتعددة فتعتمد على أساس التمييز بين الدخول المختلفة وفقا لمصادرها. بحيث يتم فرض ضريبة نوعية مستقلة على كل مصدر من مصادر الدخل ويكون لكل ضريبة مفروضة وعاء وسعر خاص بها ويتميز هذا النوع من الضرائب بالمرونة وبالحد من التهرب الضريبي " .(الدين، 2016، صفحة 35)

ث-<u>التصنيف القائم على أساس مادة الضرائب:</u>

- **<u>الضرائب على الأشخاص:</u>**

مثل الضريبة على الدخل الإجمالي وكل الضرائب التي تفرض على دخول الأشخاص

ويمكن أن تفرض على الأجانب ضرائب في دول غير دولهم، كما كان نظام الجزية التي كانت تفرض فيما مضى على غير المسلمين من أهل الذمة في البلدان الواقعة تحت حكم المسلمين أما اليوم ففي ظل تبني أغلب دول العالم الدساتير تنظم الحياة السياسية وأشكال السلطة فيها فأصبح الأفراد مواطنين سواسية أمام الدستور لهم حقوق وواجبات رغم اختلاف معتقداتهم الدينية.

- **<u>الضرائب على الأموال:</u>** هي تلك الضرائب التي تقع على المال دون النظر إلى مالكه وقد يكون على عدة أشكال الثروة، الدخل، رأس المال،عقارات...الخ ، تتميز هذه الضرائب بعدالتها غير أن إمكانية التهرب الضريبي منها تشكل المشكلة التي تواجه تحصيلها .

ت-**<u>التصنيف حسب طريقة فرض الضريبة:</u>**

- **<u>الضريبة التوزيعية:</u>** تلك التي لا يحدد المشرع معدلها مسبقا بل يحدد حصيلتها الإجمالية ويوزعها على المكلفين بها وبالتالي الحصول على معدل الضريبة المباشرة فقط وهي طريقة ظالمة في فرض معدل الضريبة
- **<u>الضريبة القياسية:</u>** وهي الضريبة التي يتم تحديد معدلها أولا ثم انتظار الحصيلة حسب الظروف الاقتصادية.

ح-<u>التصنيف حسب معدل الضريبة:</u>

- **<u>الضريبة النسبية:</u>** هي الضريبة التي يكون معدلها كنسبة مئوية من وعاء الضريبة مثلا الضريبة على أرباح الشركات 30 %وتحديد المعدل بهذا الشكل لا يتواكب مع التطور الذي تشهده الأنظمة الضريبية والتي تراعي الفرق بين الأوعية الضريبية الضعيفة والمرتفعة، حيث اتجهت الأنظمة الضريبة الحديثة إلى تطبيق معدلات الضريبة بشكل تصاعدي لما عدالة أكثر في توزيع العبء الضريبي .
- **<u>الضريبة التصاعدية:</u>** تفرض بمعدلات مختلفة باختلاف قيمة وعاء الضريبة وفق مبدأ الشرائح، مع تطبيق معدل خاص بكل شريحة تصاعدي. (التصاعدية الإجمالية، التصاعدية بالشرائح (الجزئية)

خ-<u>التصنيف الاقتصادي للضريبة:</u>

- **الضرائب على الدخل:**

وهي التي تقع على أنواع الدخول الأجورو الفوائد والأرباح بمختلف أنواعها وكمثال الضريبة على الدخل الإجمالي وتستهدف هذه الضرائب أنواع الدخول السابقة بصرف النظر عن مصدرها حتى لو تجمعت في شخص واحد. (الدين، 2016، صفحة 36)

- **الضرائب على رأس المال:**

والتي تفرض على مختلف أنواع رأس المال العقاري والمنقول مثل الأسهم والسندات، وهي ضريبة في الواقع على الثروة الإجمالية (المباني، الحلي، المجوهرات، القيم المنقولة...) للشخص بحيث يضع المشرع الضريبي أدوات لاستطلاع القدرة المالية للأفراد ويتم تحديد وعاء الضريبة على أساس رأس المال بينما الضريبة تدفع من الدخل الناجم عنه. في حين تفرض نوع ثاني من الضرائب على رأس المال وهو الضريبة العرضية على رأس المال وكمثال عنها الضرائب التي تمس فوائض القيمة أو فرق التقييم محاسبيا للثروة أو الأصول مثل الضريبة على فائض القمة في الجزائر والضريبة على التركات والضريبة على الزيادة في القيمة العقارية.

- **الضرائب على الإنفاق:**

وهي ضرائب غير مباشرة تحتل مكانة هامة في مختلف الأنظمة الضريبية نظرا لغزارة حصيلتها من جهة ولسهولة تطبيقها و جبايتها من جهة أخرى، وأبرزها الضرائب على الاستهلاك، الضرائب الجمركية، الضرائب العامة على المشتريات، الضريبة على القيمة المضافة، الضرائب على التداول...في العموم هذه الضرائب كثيرة وتختلف تسميتها من نظام ضريبي إلى آخر. (الدين، 2016، صفحة 37)

1.1.6 القواعد الأساسية للضريبة:

الضريبة العصرية هي ضريبة تدخليه وغير حيادية، كما كانت إبان الدولة التقليدية أو الدولة الحارسة، بحيث أصبحت تلعب دورا هاما في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي توجيه الاستثمارات الإنتاجية وهي قبل كل شيء مورد مالي أساسي توليه الدولة اهتماما كبيرا قصد تنمية وتغذية خزيها .ولما كانت للضريبة كل هذه الأهمية فقد وضع لها ومن فترة طويلة قواعد على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار عند وضعه النظام الضريبي.

وهذه القواعد تشكل الأساس التقليدي للضريبة حتى أن بعضهم قد عبر عنه بأنها "إعلان حقوق المكلفين"، وواضع هذه القواعد، الاقتصادي الإنجليزي «ادم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" ومحتوي هذه القواعد ما يلي: (جمام، 2009، صفحة 18)

أولا: قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة التكليفية

حسب هذه القاعدة فإن كل الأفراد المكلفين بدفع الضريبة ملزمون بدفع الضريبة، ولكن حسب مقدرتهم التكليفية، ومن لا دخل له فهو معفى من ذلك، وكتب آدم سميث في هذا الصدد قائلا "يجب أن يساهم كل أفراد المجتمع في نفقات الدولة بحسب قدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل جبلية الدولة "ونلاحظ الآن بأن أغلب الدول قد أخذت بهذا المبدأ، وخير دليل على ذلك هو تطبيق الضريبية التصاعدية وقرار الإعفاءات العائلية والحد الأدنى اللازم للمعيشة .

ثانيا: قاعدة الوضوح واليقين

يجب أن تكون الضريبية المفروضة على المكلفين القانونيين واضحة المع الم بحيث يعرف الخاضع لها، مقدار الوعاء، ومعدل الضريبية وتاريخ سداد الضريبة، وكذا الجزاءات والعقوبات التي ترتب عن التهرب والغش الضريبي فكل ضريبة لا يعرف المكلف مقدارها وزمان جبليتها ومكان دفعها معرفة تامة تعتبر ضريبة تعسفية بحيث تؤدي في النهاية إلى التهرب والغش، وعليه لا يجب دفعها.ولقد أخذت التشريعات الضريبية المعاصرة بقاعدة الوضوح واليقين وأولتهما اهتماما كبيرا بحيث أصبحت الضريبية واضحة ومحددة من جانب مكوناتها.

ثالثا: قاعدة الملائمة

على الضريبة أن تجبى في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف وبالكيفية الأكثر تسيرا له، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة، كأن تجب بضريبة المرتبات والأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم، وتجبى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في نهاية الدورة المالية، وعند تحقيق الأرباح. (جمام، 2009، صفحة 19)

رابعا:قاعدة الاقتصاد

المقصود بالاقتصاد هنا أي الاقتصاد في نفقات الجبائية بحيث تكون النفقات التي تنفقها الدولة في سبيل الحصول على الإيرادات الضريبية أقل ما يمكن وهذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقات تحصيله:

إن قاعدة الاقتصاد ليس من السهل دوما تطبيقها فهناك ضرائب يستدعي جمعها عدد كبيرا عن العاملين عليها وخاصة في عصرنا الحديث مما يتطلب أعباء ونفقات مالية مرتفعة. (جمام، 2009، صفحة 20)

1.1.7 الآثار الاقتصادية للضرائب:

للضرائب أثار على الاقتصاد وتستخدم كأداة من أدوات التعديل الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل إلى جانب النفقات العمومية ومن أبرز الظواهر الضريبية، الغش والتهرب الضريبيين والازدواج الضريبي

أ- **الآثار الاقتصادية المباشرة:**

- ✓ **أثر الضريبة على الاستهلاك:** تأثير مباشر بانخفاض الاستهلاك الكلي إذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضرائب أما إذا قامت بإنفاق الحصيلة فسيعوض الإنفاق الحكومي ذلك الانخفاض.
- ✓ **أثر الضريبة على الادخار:** يختلف أثر الضريبة في الادخار باختلاف أنواعها: فالضرائب التي تصيب مصادر الادخار كالضرائب على رأس المال والدخل الإجمالي (أرباح الأسهم، ...) أي المباشرة تأثر سلبا على الادخار أكثر من الضرائب غير المباشرة خاصة إذا تعلق الأمر بالفئات الأكثر دخلا التي تدخر كثيرا. في حين أن الضرائب التي تفرض على الاستهلاك تساهم في دفع الأفراد الطبيعيين والمعنويين إلى الادخار .
- ✓ **أثرالضريبة على الإنتاج:** تؤدي الضريبة إلى نفس الأثر على الاستهلاك وقد تؤدي إلى تحرك رؤوس الأموال من فروع إنتاجية إلى فروع إنتاجية أخرى

ب-الآثار الاقتصادية غير المباشرة:

- ✓ **انعكاس الضريبة:** يحدث انعكاس الضريبة عندما ينقل المكلف عبء ضريبته إلى شخص آخر، وهذا بدوره قد ينقلها إلى شخص ثالث، بحيث يقتصر دور المكلف الرئيسي على دور مورد الحصيلة الضريبية للخزينة العامة بينما الدافع الفعلي للضريبة شخص آخر .ومثال عن ذلك الضرائب على المبيعات مثل نظام الضريبة على القيمة المضافة في الجزائر TVA
- ✓ **التهرب الضريبي:** تخلص مسموح به قانونيا عن طريق استغلال الثغرات القانونية، كعدم تحقق الواقعة المنشاة للضريبة يعني التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون حيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار أن حريته في القيام بأي تصرف سلبي لأنه لم ينتهك القانون أو يحتال عليه وأمثلة ذلك الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في البلدان منخفضة الضرائب (الدين، 2016، صفحة 45)
- ✓ **الغش الضريبي:**

تصرف غير مسموح به قانونيا ويهدف إلى التحايل على إدارة الضرائب ويمثل عدم احترام إرادي للقانون وإرادة المشرع باستخدام طرق احتيالية وتدليسيه من طرف المكلف بالضريبة بقصد التخلص من عبئ الضريبة ومن صوره.الامتناع عن تقديم التصريح الضريبي أو تعمد الكذب في مضمون هذا التصريح و تقديم بيانات غير صحيحة لمضمون الوعاء الضريبي، أو حقيقة المركز المالي للمكلف بالضريبة أو إخفاء وعاء الضريبة كالسلع المهربة من الحدود.ويكمن الفرق بين التهرب الضريبي الغش الضريبي في أن الأول تتجه نية المكلف بالضريبة بتخفيف العبء الضريبي عن طريق استغلال الثغرات القانونية أما الغش الضريبي فيتجه المكلف بالضريبة إلى التخلص الجزئي أو الكلي لعبن

الضريبة عن طريق مخالفة القانون ويشترك الاثنين في السلوك الأخلاقي السلبي اتجاه واجبات المشاركة في تحمل الأعباء الحكومية.

أشكال الجريمة الضريبية:

- تأخذ الجريمة الضريبية عدة أشكال هي:
- جريمة الغش الجبائي أو الاحتيال الضريبي.
- جريمة منع أو عرقلة الأعوان المكلفين المؤهلين لمعاينة المخالفات الضريبية.
- جرائم التزوير الضريبي .
- جرائم تقليد أختام الدولة و الدمغات و الطوابع و العلامات .تنقسم المنازعات الضريبية حسب الموضوع الذي تطبق عليه فيمكنها أن تأخذ شكل نزاع حول أساس القاعدة الضريبية أو التحصيل وهنا تكون المنازعة من اختصاص الجهات الإدارية المختصة وذلك عن طريق النظام الذي يتقدم بها تكون المنازعة من اختصاص الغرفة الإدارية المختصة وذلك عن طريق التظلم الذي يتقدم به المكلف أو تكون المنازعة من اختصاص الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي. كما يمكن أن تأخذ المنازعة الصفة الجزائية في حالة تهرب المكلف من دفع الضريبة أو في حالة قيامه بالغش وفي المجمل توجد طريقتين للطعن في تقدير المبلغ المقدر للضريبة هما الطعن الإداري ثم الطعن القضائي. (الدين، 2016، صفحة 46)

ويأخذ القانون الجزائري بالطريقتين ولا يجيز اللجوء إلى الطعن القضائي إلا بعد استنفاد الطعن الإداري حيث يقدم المكلف بالضريبة تظلما إداريا أمام المدير الولائي للضرائب طبقا لمواد قانون الضرائب والرسوم المماثلة

تختص المحاكم العادية بالمنازعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة وتختص المحاكم الإدارية بالطعون المتعلقة بالضرائب والرسوم المائلة، يمكن للمكلف بالضريبية طلب إرجاء الدفع للضريبة وفق ضمانات كافية لتسديد دين الضريبة ويمثل الغش الضريبي:

- خسائر العائدات الضريبية.
- فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصاد بسبب تشوه الإحصاءات الرسمية.
- تشوه الأسعار حيث يظهر الفرق بين الأسعار الرسمية المرتفعة لبعض السلع المستوردة مثلا وأسعار مثيلاتها من السلع المهربة في السوق الموازية.
- **أسباب الغش الضريبي :**

✓ ارتفاع معدلات الضرائب

✓ تعقد النظام الضريبي

✓ طبيعة الظرفية الاقتصادية

- ✓ شعور المكلف بالضريبة بتراجع مستوى الخدمات العمومية المقدمة
- ✓ سياسة العقوبات والغرامات. (الدين، 2016، صفحة 47)

1.1.8 الرسوم:

❖ **ماهية الرسم:**"الرسم هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل " ويتطلب فرض الرسم موافقة السلطة التشريعية

1.1.9 خصائصه:

- **الصفة النقدية للرسم** يجب أن يدفع الرسم في الصورة النقدية.
- **صفة الإجبار للرسم:** يدفع الرسم جبرا بمناسبة طلب خدمة تنفرد بها الدولة .
- **صفة المقابل للرسم:** يدفع الرسم مقابل خدمة من الدولة أو هيئاتها العمومية.
- **طابع المنفعة:** تقترن المنفعة الخاصة بمنفعة عامة للمجتمع 34

1.1.10 أنواع الرسوم:

يمكن تقسيم الرسوم إلى عدة أنواع بحسب المعايير المعتمدة فنجد:

أ. قسم" فاجنر" الرسوم حسب تدرج النفع العام إلى أربعة أقسام: رسوم القضاء والإدارة العامة ورسوم الصحة ورسوم التعليم وأخيرا الرسوم الاقتصادية والامتيازات. (الدين، 2016، صفحة 57)

ب. بينما قسمنا الرسوم إلى نوعين رسوم قضائية والتسجيل والعقود والزواج والرهن ثم إلى الرسوم الإدارية التي تشمل بدورها رسوم البضاعة والتجارة والتعليم .

ت. بينما قسم "جيز" الفرنسي الرسوم إلى أربعة أقسام، رسوم مقابل خدمات تؤديها الهيئات العامة (قضاء و تسجيل) و رسوم مقررة مقابل الانتفاع بميزة اقتصادية أو نظامية (جوازسفر، سلاح، طرق، رخص جنسية) و رسوم مقررة مقابل نفقات قامت بها السلطات العامة لمصلحة الأفراد تفتيشورسوم مقابل اقتناء بعض الأفراد خدمات قامت بها السلطات العامة أو المحلية

ث. بينما قسم بعض الايطاليين منهمFanioالرسوم إلى ثلاثة أقسام: صناعية إدارية، قضائية.

1.1.11 تقدير الرسم :

غالبا ما تتناسب قيمة الرسم مع تكلفة الخدمة المقابلة له، لأن هدف المرافق العامة هو تحقيق المنفعة العامة وليس الربح ويمكن أن يتجاوز قيمة الرسم تكلفة الخدمة ويتعلق الأمر ببعض الخدمات ويكون الهدف تحقيق إيراد مالي للخزينة العمومية كرسوم التوثيق أو تقليل طلب الأشخاص على تلك الخدمة ويمكن أن مبلغ الرسم أقل من تكلفة الخدمة المقابلة له ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة.

1.1.12 طرق استيفاء الرسوم:

يمكن استيفاء قيمة الرسوم إما عن طريق الدفع الفوري السابق لأداء الخدمة لقاء وصل يبرزه المستفيد إلى الموظف المختص ليستفيد من الخدمة المعينة كرسوم التعليم، أو في حالة أخرى يتم استيفاء الرسم من قبل الإدارة عن طريق جداول أو كشوف تدون فيها مسبقا أسماء المكلفين المستفيدين من الخدمات العامة، كما يمكن استيفاء الرسوم على شكل طوابع حيث يقوم المستفيد بلصقها ويدفع ثمنها مساويا لقيمة الرسم (الدين، 2016).

الجدول:(2-1): مقارنة بين الرسم والضريبة

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
يتشابهان في عنصر الإجبار	- الرسم يفرض مقابل خدمة معينة أما الضريبة فتفرض بدون مقابل محدد - يفرض الرسم بناءا على قرارات إدارية أما الضريبة فلا تفرض إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية.

المصدر. (الدين، 2016، صفحة 59)

1.1.13 تعريف الجباية البترولية:

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

إن الضرائب البترولية، تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة

إن الضرائب البترولية، يمكن تكييفها على أساس أنه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض مملوكة للدولة .تتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب مراحل المشروع النفطي: (مختار، 2014، صفحة 13)

_الضرائب المفروضة في مرحلة البحث(الاستكشاف):

في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من الرقعة التي نقيم فيها وتميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

أ. **ضريبة حق الدخول:** يمنح الترخيص بالبحث بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول، وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات، و أول من عمل على فرضها الولايات

المتحدة الأمريكية فيسنة1971.تحصل بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال، وكلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق الدخول.

ب. **ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:** هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص بحسب المساحة التي استفاد منها. وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

_الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال:

ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

أ-**ضريبة الدخول في الإنتاج:** ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة و العكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي .

ب-ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: بدفع الإيجار بنفس الطريقة التي دفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية و الإيجار يكون سنويا، ثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج، بطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج

ج-الإتاوة: إن الإتاوة شائعة الاستعمال من طرف الحكومات للحصول على الإيرادات المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية، وتأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية. (مختار، 2014، صفحة 14)

فالإتاوة عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه. ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج

ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات، وهناك تأخذ بمعدل تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة ومثال ذلك الاتفاق الذي ربط بين ليبيا بالشركة الفرنسية SNPA عام 1965 وكان كما يلي

12.5 % : لكمية تصل إلى 400.000 برميل\ يوم؛

14 %من 400.000 إلى 550000 برميل\ يوم؛

15 %اكثر من 550.000 برميل / يوم

د-الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50% إلى غاية

1970؛ إلا انه بعد اتفاق طهران وطرابلس فرضت الدول الأوروبية معدل 55%، ووصل في فنزويلا إلى 60%. (مختار، 2014، صفحة 15)

1.1.14 الرسوم الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم الوسائل السعرية المستخدمة لتنظيم التجارية الخارجية وفيما يلينتعرض إلى مفهومها وأنواعها وآثارها.

مفهوم الرسوم الجمركية:

هي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولا في حالة الواردات وخروجا في حالة الصادرات والغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم او يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية '

1.1.15 أنواعها:

يمكن التفرقة بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الهدف من فرض الرسم وهناك الرسوم الاسمية والرسوم الفعالة (حفيظة، 2018، صفحة 3)

- **من حيث كيفية تقدير الرسم** : تميز الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار على أساس كيفية تقدير الرسم ، فإذا فرضت الرسوم على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة ، سميت رسوما قيمية، أما إذا قدرت بمبلغ معين عن كل نوع من أنواع السلع على أساس العدد أو الوزن مثلا سميت رسوما نوعية ، و بالطبع فإنه يمكن تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم قيمية إذا ما عرفت القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة، وقد تفرض التعريفة الجمركية بطريقة مركبة معنى يستخدم السعر القيمي أو النسبي إضافة إلى التعريفة النوعية معا
- **من حيث الهدف من فرض الرسم:** تتميز بين الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار حسب الهدف من فرض الرسم حيث نجد الرسوم المالية و التي تفرض بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة ، و الرسوم الجبائية التي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية
- **الرسوم الاسمية و الرسوم الفعالة** : عندما تستخدم صناعة محلية منافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة اسمي مختلف عن ذلك المفروض على السلعة النهائية فإن معدل التعريفة الاسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال الذي يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الاسمي للصناعة المنافسة للواردات. (حفيظة، 2018، صفحة 4)

1.2 الخزينة العامة:

أولا: الخزينة العمومية:

تعتبر الخزينة مؤسسة تقوم بتسيير أموال الدولة أي هي المسؤولة على جمع كل الموارد الحكومية مهما تعددت مصادر ها واختلفت كالضرائب، الدومين، القروض العامة من جهة وتقوم بكل النفقات المسطرة في بنود الميزانية العامة (نفقات التسيير نفقات التجهيز) من جهة أخرى،

إضافة إلى هذه الوظيفة فان الخزينة لها مجموعة من الوظائف الأخرى التي تقوم بها. التي تجعلها تؤثر على الجهاز التمويلي للاقتصاد باعتبارها وسيط مالي بين السلطات التقديرية.

1.2.1 تعريف الخزينة العمومية:

يصعب تحديد التعريف الدقيق للخزينة العامة وهذا راجع لمحتواها من جهة وتعدد أدوارها من جهة أخرى.

– الخزينة هي ممول للدولة و هي مصلحة الدولة التي تضمن حفظ أكبر التوازنات النقدية و المالية و ذلك بإجراء عمليات خزينة البنك و المحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة ، التمويل و التحريك فيما يخص الاقتصاد و المالية

الخزينة العمومية هي خدمة الدولة التي تنفذها الدولة طبقا لقوانين مالية، عمليات الصندوق والبنوك التي تقتضي تسيير المالية العامة التي تطبق على مجموعة من النشاطات المالية. (نصيرة)

1.2.2 مهام الخزينة العمومية:

يمكن تلخيص مهام الخزينة العمومية في النقاط التالية:

أ– تسيير الأموال العمومية: إن الوظيفة التقليدية التي تقوم بها الخزينة هي مقتضيات الميزانية، كما تقوم بكل النفقات المسطرة في بنود الميزانية العامة نفقات التسيير ونفقات التجهيز بمختلف أبوابها وتحرص على احترام مستوى التوازن العام المرتقب من طرف القانون المالي.

ب –تسير توازن الصندوق: كما نعلم أن كل أموال الخزينة العمومية مودعة في حساب خاص لدى البنك المركزي. وهو الحساب الذي يسجل مجموع موارد الدولة ونفقاتها وبالتالي يعطي صورة عن التغيرات التي تطرأ على وضعية صندوقها ويقتضي تسيير توازن الصندوق أن تقوم الخزينة ببعض الوظائف المصرفية التي تضمن لها موارد مالية مؤقتة تتلخص هذه الوظائف فيما يلي:

ج –ودائع الخزينة: تقوم الخزينة بنفس الدور الذي تقوم به البنوك التجارية فتجمع الودائع للاطلاع. بحثا وراء الحصول على مساعدات تساعدها على تسيير صندوقها مع احترام مبدأ الحسابات الدائنة

أي أنها لا تسمح لعملائها بالسحب على الكشوف. وتصل الودائع إلى الخزينة العامة من أربعة مصادر

_ودائع الجمهور: كل الأفراد والمؤسسات تستطيع فتح حسابات بالشيك عند الخزينة العمومية. وحساب الشيك البريدي يعتبر من أهم الحسابات المفتوحة في الخزينة العامة. وعن طريق هذا الحساب تصل كل الأموال المودعة بالشيك البريدي إلى الخزينة العامة

–ودائع القطاع العام: تقوم كل مشروعات القطاع العام بإيداع قسم مهم من موجوداتها في الخزينة العامة سواء إنتاجية أو مالية.

_ودائع الميزانيات الملحقة: يودع أموال الميزانيات التابعة أي ميزانيات بعض الأجهزة الإدارية التي تقوم بمهام معينة ذات طبيعة إنتاجية، دون أن يكون لها الاستقلال المالي والإداري مثل الإذاعة و التلفزيون و المؤسسات الخدمية

–ودائع الجماعات المحلية : يجبر قانون البلدية و الولاية مختلف الجماعات المحلية على إيداع أموال ميزانيتها في حساب خاص بالخزينة العامة المحلية على إيداع أموال ميزانيتها في حساب خاص بالخزينة العامة

ح _ إصدار السندات: تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات مطبوعة مخصصة للجمهور وسندات على الحسابات الجارية مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وهذا لزيادة مواردها و الادخار الوطني .

د _ طلب سلفات من البنك المركزي: تستطيع الخزينة العامة أن تطلب قروض من عدة أنواع: قروض على الحساب الجاري للخزينة العامة، قروض تعاقدية، اكتساب البنك المركزي سندات الدولة، خصم البنك المركزي للسندات .وهكذا نرى أن أتسيير توازن صندوق الخزينة العمومية يتطلب من هذه الأخيرة بأن تقوم بعدة مهام ذات طبيعة مصرفية تؤدي إلى خلق العملة

ه _الإشراف على الجهاز المصرفي والمالي: تشرف الخزينة العمومية بجانب البنك المركزي على الجهاز المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية التي تخططها الدولة ويتمثل هذا الإشراف في كل المبادرات التي تقوم بها الخزينة العامة لتؤثر على وضعية الجهاز البنكي كإصدار السندات الحكومية، وإجبار البنوك على الاكتتاب وتحديد شروط عمليات الإصدار.مشاركتها في الهيئات الإدارية لمؤسسات القطاع العام .تقديم إعانات استثمارية للمؤسسات الإنتاجية بالقروض المتوسطة و الطويلة الأجل حق وصايتها المباشرة على السوق المالية (البورصة) (نصيرة، الصفحات 219–222)

–

1.2.3 مصادر تمويل الخزينة العمومية:

هناك مصادر عديدة لتمويل خزينة الدولة من بينها:

أ – **المصادر العادية:** وهي إيرادات ينص عليها قانون المالية سنويا وبانتظام:

1) عائدات ممتلكات الدولة.
2) **إيرادات الدومين العام:** وهي عبارة عن مجموعة الأموال المنقولة والعقارية التي تملكها الدولة ملكية عامة.
3) **إيرادات الدومين الخاص:** وهي عبارة عن مجموع الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة ملكية خاصة.
4) **إيرادات الدومين المالي:** وهو ما تملكه الدولة من سندات مالية وفوائد القروض ويعتبر أهم مصدر الحزينة الدولة.
5) **الضرائب والرسوم:** وهي إيرادات تحصل عليها الدولة من الضرائب المفروضة على الخواص إلى جانب الرسوم الجمركية المفروضة على ما يصدر وما يستهلك.
6) **الجباية البترولية:** وهي المفروضة على ما يصدر من البترول من سوناطراك نحو الخارج

ب –**المصادر غير العادية:** وهي مبالغ مالية تظهر في ميزانية الدولة بشكل غير منتظم وهي:

1) **القروض العامة:** تحصل عليها الدولة باللجوء إلى الأفراد والبنوك وفي نفس الوقت قد تكون داخلية أو خارجية .
2) **الإعانات:** وهي مساعدات تقدمها الدولة الغنية للدول الفقيرة نتيجة تعرضها لكوارث طبيعية .
3) **الغرامات الجزافية:** تفرضها السلطات العامة على الجناة وأصحاب المخالفات وتحصل نقدا.
4) **الإصدار النقدي:** التمويل بالتضخم وتلجأ إليه في حالة استثنائية عندما تصبح الكتلة النقدية أقل من السلع والخدمات. (نصيرة، الصفحات 222–223)

1.2.4 دور الخزينة العمومية:

–**الخزينة طرف وممول للدولة :**إن دور الخزينة هو تنفيذ عمليات متعلقة بالإيرادات والنفقات. فالإيرادات هي إيرادات الضرائب، إيرادات الجمارك، إيرادات المؤسسات العمومية، الجباية البترولية وهذه العمليات الجارية سواء بعنوان الميزانية العامة والميزانية الملحقة لخدمة وفائدة الدولة. أما النفقات فهي بعنوان الحساب الخاص للخزينة تسحب من الخزينة. كما تقوم مديرية الحزينة بتقديم الإيرادات والنفقات في بداية السنة. وعندما تكون الإرادات غير كافية لتغطية النفقات، تقوم المديرية باختيار تمويل لذلك العجز بالقروض أو تقوم بتشجيع الادخار أو تكوين نقدي الذي يعتبر عنصر مهم للسياسة المالية للدولة .وهكذا تعمل الخزينة في الكثير من الأحيان كأنها مؤسسة مصرفية (بنك) تلجأ كثيرا إلى

الاقتراض للحصول على موارد مالية، وفي نفس الوقت تمنح القروض والمستفيدون من تحويلات هذه القروض هم الجماعات المحلية كالمستشفيات، صناديق التأمين، الفلاحون، المؤسسات الوطنية.

-**الخزينة تعالج العجز المؤقت:** في حالة ما إذا وجد اختلال في الخزينة أي عدم التوازن في الإيرادات النفقات فالدولة تبذل قصارى جهدها لسد الفراغ و لا يمكن تجسيد ذلك في الواقع إلا بموارده الخاصة المتمثلة في :

أ-الأموال**الخاصة:** عوض توجه الخواص إلى البنوك يمكنهم التوجه إلى الخزينة وذلك بفتح حسابات الإيداع وهذه الإيداعات مدفوعة اختبارا من هؤلاء الخواص وذلك بدفع المبالغ على شكل سيولة.

ومن جهة أخرى إيداعات سددت في الحساب الجاري البريدي التي تتعهد أيضا بدفع مبلغ على شكل سيولة للخزينة العمومية

ب-الخزينة صراف وممول لدولة: إن دور الحزينة هو تنفيذ عمليات الخزينة المتعلقة بالإيرادات والنفقات فالإيرادات هي إيرادات الضرائب، إيرادات الجمارك، إيرادات المؤسسات العمومية، التعويضات الموجود، التعويضات

اللاحقة، الجباية البترولية هذه العمليات الجارية سواء بعنوان الميزانية العامة أو الميزانية الملحقة لخدمة وفائدة الدولة أما النفقات فهي بعنوان الحساب الخاص للخزينة تسحب من الإيرادات، كما تقوم مديرية الخزينة بتقديم الإيرادات والنفقات في بداية السنة وعندما تكون الإيرادات غير كافية لتقدير النفقات تقوم المديرية باختيار تمويل لذلك الموجز بالقروض أو تقوم بتشجيع الادخار أو تكوين نقدي الذي هو عنصر مهم للسياسة المالية للدولة .وهكذا تعمل الخزينة في الكثير من الأحيان كأنها مؤسسة مصرفية (بنك) حيث تلجأ كثيرا إلى الاقتراض للحصول على موارد مالية وفي نفس الوقت تمنح القروض والمستفيدون من تحويلات هذه القروض هم الجماعات المحلية، المستشفيات، صناديق التامين، الفلاحون، المؤسسات الوطنية.

- **الخزينة تعالج العجز المؤقت:** في حالة ما إذا وجد اختلال في الخزينة أي عدم التوازن في الإيرادات والنفقات، فالدولة تبذل قصارى جهدها لسد الفراغ ولا يمكن تجسيد ذلك في الواقع إلا بموارده الخاصة المتمثلة في:
- **الأموال الخاصةLes fonds propres de trésor:** عوض توجه الخواص إلى البنوك يمكنهم التوجه إلى الخزينة وذلك بفتح حسابات الإيداع وهذه الإيداعات مدفوعة اختبارا من هؤلاء الخاص وذلك بدفع مبالغ على شكل سيولة ومن جهة أخرى إيداعات سددت في الحساب الجاري

البريدي التي تتعهد أيضا بدفع مبلغ على شكل سيولة للخزينة العمومية، وهذه الأموال غرضها الإدماج داخل محيط الحزينة

- **أذونات الخزينةLes bons du trésor :**هي قروض على المدى القصير وتسمى بالدين العائم على خلاف الدين المتجمد الذي تودع سنداته علىالمدى الطويل، لا توجد في الجزائر سوى أذونات الخزينة التي تصدر تحت حسابات جارية مع العلم أنها واجبة الاكتساب من طرف هيئات ومؤسسات القرض.
- **بنك الإيداع:** بنك الإيداع في الجزائر هو الذي ينفرد بمهمة طبع النقود وبتفويض من الدولة.وتتمثل عملية منح السلف للخزينة وتلجأ الدولة إلى هذه العملية إلا في حالة ما لم تجد العمليتان السابقتان نفعا. لأن طبع النقود بدون زيادة في الدخل القومي يؤدي إلى التضخيم ويؤدي بالتالي إلى مشاكل اقتصادية (نصيرة، الصفحات 223-226)

1.2.5 أهمية الخزينة العمومية:

أ- **الأهمية الاقتصادية:** تعتبر الخزينة أداة هامة في السياسة الاقتصادية بإمكانها (نظرا لقدرتها المالية الضخمةولتأثيرها الكبير في الدورة المالية وفي التوازن الاقتصادية العام أن تتدخل لدعم سياسة نقدية تقشفية (امتصاص المدخرات بدلا من الإسراف في الإصدار النقدي، امتصاص السيولة لدى البنوك) أو بالعكس دعم سياسة نقدية توسعية.

ب-**الأهمية المالية:** ترمي إلى هدف لا يتغير عن الهدف الاقتصادي، ضمان القدرة على مواجهة احتياجات.

الصرف أي البحث الدائم عن التوازن بين الإيرادات والمصروفات. (شاكر، 2000، صفحة 144)

1.2.6 عمليات الخزينة العمومية:

- إصدار وتسديد الاقتراض المنفذ وفقا للترخيصات الممنوحة بمقتضى قانون المالية.

- عمليات الإيداع بأمر ولحساب الهيئات المكتبية لدى الخزينة.

- بالإضافة إلى الوظيفة الرئيسية هي ميزانية الدولة.

تتمثل عمليات الخزينة في كافة حركة الأموال نقدا والقيم المعبأة وحسابات الإيداع والحسابات الجارية،حسابات الديون، كما تتضمن الخزينة كذلك كل الأنشطة المالية للإدارات المركزية والجماعات المحلية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وحتى المؤسسات الاقتصادية ومن الأدوار التي تضطلع بها هو دور البنك بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية". (قانون رقم 84/17المتعلق بقانون المالية، 1984)

1.2.7 طرق تمويلها:

- **التمويل النقدي للخزينة العمومية:**

_ تركز النظرية التقليدية للخزينة العمومية على دورها كمتعامل مالي للدولة أي أنها صندوق يجمع فيه كل إيرادات الميزانية ويقوم بدفع المصاريف الملزمة على الدولة كمتعامل غير بنكي

_ تسير الخزينة العمومية الديون العامة باللجوء إلى النظام المصرفي لتغطية جزء من حاجياتها للتمويل

أما التحليل الديناميكي للخزينة العمومية يؤكد على الصفة البنكية لها حيث يعتبرها بنكا بان لها إمكانية خلق النقود المعدنية وبذلك فهي تمول نقديا جزء ضئيل من استخداماتها إضافة إلى ذلك فان الخزينة العموميةتحتوي على موارد عديدة (ودائع –قروض في السوق النقدي والمالي) منبعها قد يكون نقدي أو مالي كماتتلقى مساعدات من البنك المركزي إلى الخزينة العمومية حيث تتخذ هذه المساعدات صفتين مساعدات مباشرة وغير مباشرة.

- **مساعدات مباشرة:**هي موضوع اتفاق بين سلطات البنك والدولة حيث يخصص لها بند في ميزانية البنكالمركزي كقروض للخزينة العامة.
- **مساعدات غير مباشرة:**تتمثل في شراء أو الأخذ لأجل أدونات الخزينة كما للبنك المركزي أن يساعد الخزينةبانتهاج سياسة السوق المفتوحة النشيطة أي شراء سندات في السوق النقدي

التمويل المالي للخزينة العمومية:

يتم بثلاث طرق:

1) إصدار أذونات الخزينة مكتتبة من طرف الخواص والمجسدة موضوعيا.
2) إصدار قروض للدولة.
3) اللجوء إلى ودائع أو اكتتاب أذونات الخزينة على الحساب الجاري من طرف صناديق الادخار.

- نعلم أن الخزينة العمومية تحتاج عادة إلى أموال لتغطية العجز الناتج عن تحقيق قوانين المالية السنوية الحاجة للتمويل تنشا عن الخلل بين المورد بشكل مؤقت ونهائي ويبقى للخزينة دراسة الأسلوب الذي تحصل به على الأموال ويكون ذلك عن طريق اللجوء إلى الادخار علما أن هذا يؤدي إلى تحويل الادخار من السوق

1.2.8 الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية:

لا يجوز فتح الحسابات الخاصة بالخزينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية:

- **الحسابات التجارية:** نصت المادة 54 من قانون رقم 84/17 على أن تدرج في هذا الحساب من حيث الإيرادات والنفقات المبالغ المخصصة لتنفيذ عمليات ذات طابع صناعي أو تجاري تقوم بها المصالح العمومية التابعة للدولة بصفة استثنائية وكذا النفقات المخصصة. (1984, p.المادة 54)
- **حسابات التخصص الخاصة:** حسب المادة 56 من قانون 84/17 تدرج في حسابات التخصص الخاصة العمليات الممولة بواسطة الموارد الخاصة على أثر إصدار حكم في قانون المالية ويمكن أن تتم حسابات التخصص الخاص بحصة مسجلة في الميزانية العامة ضمن الحدود المبينة في قانون المالية. (1984، صفحة المادة 56)
- **حسابات التسبيقات:**نصت المادة 58 من قانون رقم 84/17 يتعلق الأمر بالتسبيقات التي تمنحها الدولة لصالح الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض ويتم تسديد هذه التسبيقات في أجل أقصاه سنتين دون فائدة. (1984، صفحة المادة 58)
- **حساب القروض:**تدرج في هذه الحسابات القروض الممنوحة من طرف الدولة في إطار الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض وهنانجد أن للخزينة دوران:

1) تسيير أموال الدولة في إطار الميزانية.
2) القيام بالعمليات المصرفية حيث تقدم القروض لمختلف المؤسسات العمومية. (1984، صفحة المادة 59)

- **حسابات التسوية مع الحكومة الأجنبية:** نصت المادة 61 من قانون رقم 84/17 على أن تدرج العمليات المنجزة تطبيقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها قانونا في حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية. (1984، صفحة المادة 61)

1.2.9 صلاحيات الخزينة العمومية:

تبرز أوجه تدخل الخزينة العمومية في تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية و المالية للدولة من خلال أنها تتدخل في تنظيم النشاط الاقتصادي، ليس فقط باعتباره العون المكلف بتنفيذ ميزانية الدولة أو تمثيل السلطات التنفيذية من خلال الرقابة المباشرة على حركة تداول النقد الدولي ، ومع ذلك فهي تعتبر المؤسسة المالية التي تتدخل من خلال إبرام قروض قابلة للتسديد، فهي تتحصل على تبسيطات من البنك المركزي و الموجهة لضمان استمرار النفقات النقدية داخل نظام التمويل و يعتبر تدخل

الخزينة العمومية في عملية تخصيص المواد المالية للدولة أمرا جوهريا لضمان دائرة التمويل، ولكن الدور التدريجي للاقتطاعات الضريبية أثر على تخصيص الموارد المالية الموجهة من طرف الخزينة العمومية في عملية التحصيل الجبائي ، الأمر الذي يخلق ضغوطات مالية كبيرة على دائرة التمويل.

فالخزينة العمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد والاستعانة بها باعتبارها الوسيط المالي الرئيسي الذي يساهم في تنشيط حركة القروض وتلعب الوساطة المالية للخزينة دورا فعالا في تخصيص الموارد إلى نشاطات إنتاجية محددة من طرف السلطات العمومية إلا أن الادخار المقتطع لفائدتها يمثل عبئا إضافيا على المؤسسات العمومية، إلا أن الادخار نسبيا من الناتج الداخلي الخام، وتعتبر النفقات العمومية مصدر العجز في التمويل،فتتدخل لتحديد أنماط جديدة للتمويل تتلاءم مع قدرة المؤسسات العمومية على التسديد. (توفيق، 1999، صفحة 132)

1.2.10 تعريف الميزانية العامة للدولة:

عرف المشرع الجزائري من خلال المادة 3 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 الميزانية العامة للدولة بأنها "هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال وترخص بها".

مما سبق يمكن تحديد العنصرين الرئيسيين التي يعتمد عليها مفهوم الميزانية العامة للدولة فيما يلي:

1) **التقدير :**ويقصد به أن الميزانية العامة تقوم على أساس تقديرات احتمالية ومستقبلية، كنفقات الدولة وإيراداتها.
2) **الاعتماد:** يقصد به حق السلطة التشريعية بالموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة.

- **ثانيا:** تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر قد حصرها المشرع في المادة 11 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984فيما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

– التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة، من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

– مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

– مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

– المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة، بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة.

كما تترتب الإيرادات العامة للدولة في بيانات الجدول "" الملحق القانون المالية، والذي يرد تحت تسمية "الإيرادات النهائية المطلقة على الميزانية العامة للدولة"، وهي تقسم إلى قسمين أساسيين كالآتي:

1. **الموارد العادية:** وتتمثل في:

أ. **الإيرادات الجبائية:** وتصنف إلى ما يلي:

– **الضرائب المباشرة:** التي تضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل، أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

– **حقوق التسجيل والطابع:** وتتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الإدارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات أو العقارات، أو عقود التنازل بالبيع أو بالإيجار وحقوق التأسيس، بالإضافة إلى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع جبائيه أو دمغة.

– **الضرائب غير المباشرة:** وتضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها، كالرسم على الاستهلاك الخاص.

– **الحقوق الجمركية:** المراد بالتعريفة الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية الاقتصاد الوطني من الأجنبية، حيث أن الرسم يفرض على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها، وإن كانت الرسوم على الواردات هي أنواع الرسوم الجمركية على الإطلاق. (سايح و عزوز ، 2018، صفحة 255)

ب. **الإيرادات العادية:**

وهي تتكون من مداخيل الأملاك الوطنية أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كانت ملكية الدولة

لها عامة أو خاصة، إضافة إلى الحواصل المختلفة للميزانية، وكذا الإيرادات النظامية.

ج. **الإيرادات الأخرى:** ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لأخر، كالقروض والإصدار النقدي، وبيع جزء من ممتلكاتهما، والهبات والوصايا.

2. **الجباية البترولية:** هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية

الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، وهي تخضع لقانون خاص بها، حيث يمكن اعتبارها على أنها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي الدولة، وهي تتشكل أساسا من:

1. رسم مساحي سنوي.
2. أتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.
3. رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة.
4. ضريبة تكميلية على الناتج.
5. الرسم على الأرباح الاستثنائية.
6. الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال. (سايح و عزوز ، 2018، صفحة 256)

1.2.11 خصائص الميزانية العامة:

1) وثيقة محاسبية أي أن لها صيغة تقنية محاسبية حيث أنها تقسم إلى جانبين جانب الإيرادات وجانب النفقات.
2) وثيقة تقديرية أي أن الميزانية مجرد أرقام تقديرية تستوجب التمثيل للتأكد من دقتها فهي تبقى متميزة لعدم.
3) قاعدة لمراقبة الأداء أي تأخذ كمرجع أساسي لقياس حجم ونسبة ما يتم انجازه من برامج مسطرة خلال الفترة المحددة .(الصغير و يسرى ، 2003، الصفحات 91-92).

1.2.12 مبادئ الميزانية العامة:

1. مبدأ السنوية:

تعنى مدة الحياة السنة المالية للدولة (أي مدة سنة) وهي تمكن البرلمان من مراقبة الحكومة في إطار احترام قاعدة التسوية وفي الجزائر تنص المادة 3 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية على ما يلي:

" يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال وهو المبدأ الساري أيضا على ميزانية الإدارة المحلية

مبدأ سنوية الميزانية ليس مطلقا حيث ترد عليه بعض الاستثناءات، مثل نظام الميزانية الاثني عشر في حالة عدم التمكن من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية، إذ ترخص الإدارة العامة بفتح اعتمادا مؤقت على حساب الميزانية المقبلة.

2. مبدأ الوحدة:

هذا المبدأ بأن تدرج كافة عناصر الإيرادات العامة وعناصر الإنفاق العام في بيان واحد دون تشتتها

يقتضي في بيانات مختلفة يمثل كل بيان منه ميزانية مستقلة، والهدف من إظهار الميزانية في صورة محددة لكافة عناصر الإيرادات والمصروفات هو:

1) سهولة عرض الميزانية وتوضيحها للمركز المالي ككل.
2) تجنب الفاحص أو الباحث إجراء التسويات الحسابية التي سيلزمها الأمر لدراسة أو فحص الميزانية العامةللدولة مثل تجميعه لعناصر المصروفات والإيرادات المختلفة.
3) إن وضع كافة الإيرادات وأوجه نفقاتها تحت النظر السلطة التشريعية تسهل عليها مهمة ترتيب الأولويات للإنفاق العام للدولة ككل، الأمر الذي لا يمكنها من ذلك لو نظرت إلى كل ميزانية على حدة.

3. **مبدأ العمومية:**

يقضي هذا المبدأ بإظهار كافة الإيرادات والمصروفات مهما كان حجمها، بحيث يتضح جليا جميع عناصر الإيرادات وجميع عناصر المصروفات دون أن تتم مقاصة بين المصروفات والإيرادات وإظهار الرصيد المعبر عن زيادة المصروفات عن الإيرادات أو زيادة الإيرادات عن المصروفات. (حسين، 1992، صفحة 75)

4. **مبدأ عدم التخصيص:**

المقصود بمبدأ عدم التخصيص ألا يخص نوع معين من الإيرادات الإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق، كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعة على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة،أو تخصص حصيلة رسوم السيارات لإنشاء الطريق وصيانتها، وحكمة هذا المبدأ تتضح من أنه إذا خصصت إيرادات معينة للتمويل نوع معين من الخدمات وقلة الإيرادات في فترة ما لتعذر تقديم هذه الخدمات على وجه مرضي، وبالعكس إذ زادت الإيرادات فقد تؤدي هذه الزيادة إلى التبذير والإسراف في الإنفاق.

5. **مبدأ التوازن:**

مبدأ توازن الميزانية معناه أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وتأسيسها على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة بمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة يعبر هذا عن وجود فائض بالميزانية. (حسين، 1992، الصفحات 79-80)

1.2.13 أهمية الميزانية العامة:

للميزانية في الدولة أهمية كبرى باعتبارها مرآة صادقة للسياسة المالية والاقتصادية لها، أما من الناحية الإدارية و المحاسبية فإن للميزانية أهمية كبيرة و لا سيما من ناحية المصروفات، إذ أن الإيرادات تحصل طبقا للقوانين الخاصة بها دون التقيد بالأرقام المقدرة لها في الميزانية و إن كانت أسباب الفروق بين الأرقام التقديرية و الفعلية بين الحساب الختامي، أما في المصروفات فإن محاسبي الوزارات و المصالح ملزمون بألا يصرفوا إلا في حدود الاعتمادات المقررة و ذلك وفقا للأوضاع و التعليمات المالية ، كذلك لها أهمية خاصة في تحديد أنواع حسابات الإيرادات و المصروفات التي تمسك في الجهات الحكومية ، إذ يفتح لكل نوع من الإيرادات و المصروفات حساب خاص يختلف من سنة لأخرى وفقا لطريقة اعتماد الميزانية سنويا. (المنعم، صفحة 380).

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة تحليلية للإيرادات الجبائية ومدى مساهمتها في تمول الخزينة العمومية

2. الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة تحليلية للإيرادات الجبائية ومدى مساهمتها في تمول الخزينة العمومية

تمهيد:

سنحاول من خلال الفصل الثالث و هو الجانب التطبيقي في دارسة التحليلية لمساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية و دراسة نسبة تقديراتها من خلال التطرق إلى الحسابات الخاصة بالخزينة و إيرادات الميزانية العامة و الإيرادات الجبائية 2016-2018 .

الفرضيات :

- ❖ تلعب الإيرادات الجبائية دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية
- ❖ تتنوع الإيرادات التي تستفيد منها الخزينة بحيث لا تكتفي بالعوائد الضريبية فقط
- ❖ تعتمد الخزينة على إيرادات ممتلكاتها الخاصة وعائدات الضرائب بالإضافة إلى الجباية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة وأحيانا القروض

2.1 الحسابات الخاصة للخزينة

1.عرض تحليلي

أسفرت رقابة مجلس المحاسبة على العديد من النقائص في تسيير الحسابات الخاصة للخزينة، والتي سبق ذكر بعضها في التقارير السابقة .سجلت الحسابات الخاصة للخزينة

بتاريخ 31/12/2018 رصيدا دائنا (إيجابيا) بلغ 1.821,905 مليار دج، مقابل 1.901,57 مليار دج سنة 2017، أي بانخفاض بلغ 4,19 (79,665 مليار دج). غير أن سنة 2017 سجلت انخفاضا بنسبة 34,49 % (1.017,695 مليار دج مقارنة مع سنة 2016 .

هذه الوضعية، ترجع أساسا إلى حسابات التسبيقات والقروض التي سجلت أرصدة مدينة على الترتيب بمبلغ 78,421 مليار دج و 2.286,342 مليار دج ، وكذا الحسابات التخصيص الخاص التي أفرزت رصيدا دائنا، وصل إلى 4.490,018 مليار دج، مقابل 3905,019 مليار دج سنة 2017 بزيادة قدرها 584,999 مليار دج.

كما أن موارد صندوق ضبط الإيرادات تأثرت من خلال هذا التراجع، إذ سجلت مبلغا يقدر ب 2.062,231 مليار دج سنة 2013 إلى 98,550مليار دج سنة 2016، و 437,412 مليار دج سنة 2018.

أما بالنسبة لحسابات التسبيقات، فقد سجلت سنة 2018 مبلغا مدينا قدره 78,421 مليار دج، مقابل 120,72 مليار دج سنة 2017 أي بانخفاض معتبر قدره 42,299 مليار دج) و 1,686 مليار دج سنة 2016.

كما عرفت حسابات القروض (رصيدا مدينا) ارتفاعا معتبرا بلغ 2.286,342 مليار دج، مقابل 726,668 مليار دج سنة 2017، و 1.455,367 مليار دج سنة 2016 و 1.333,094 مليار دج سنة 2015. بينما بلغت المبالغ المسددة 42,838 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 1,79 % من القروض المتراكمة الممنوحة إلى نهاية سنة 2018.

الإطار القانوني المسير للحسابات الخاصة للخزينة

تخضع الحسابات الخاصة للخزينة لأحكام المواد من 48 إلى 61 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتم، حيث يتم فتح وتعديل وغلق هذه الحسابات بموجب قانون المالية، وهي تحتوي على الأصناف التالية:

1_الحسابات التجارية

2_حسابات التخصيص الخاص

3_حسابات التسبيقات

4_حسابات القروض

5_حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية

6_ حسابات المساهمة

- تخضع الحسابات الخاصة للخزينة باستثناء حسابات القروض والتسبيقات للترخيص وتنفذ حسب نفس شروط عمليات الميزانية العامة للدولة وينقل الرصيد الباقي من كل حساب خاص من سنة إلى أخرى ما لم تنص أحكام قانون المالية على خالف ذلك.

التدابير الجديدة التي جاء بها قانوني المالية الأولي والتكميلي لسنة2018

فيما يخص حسابات التخصيص الخاص، فإنه تم إدراج تدابير تعدل تسير إحدى عشر(11) حسابا على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول:(2-1): التدابير الجديدة التي جاء بها قانوني المالية الأولي والتكميلي لسنة2018

حسابات التخصيص الخاص	عنوان الحساب	قانون المالية الاولي لسنة **2018**	قانون المالية التكميلي لسنة **2018**
302-020	صندوق التضامن للجماعات المحلية	المادة127	
302-065	الصندوق الوطني للبيئة والساحل	المادة 128	
302-091	صندوق ترقية التمهين والتكوين المتواصل	المادة 129	
302-096	صندوق التضامن الوطني	المادة 130	
302-114	الصندوق الخاص بإصلاح الحظيرة العقارية لبلديات الولاية	المادة 131	
302-144	الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية	المادة 132	
302-139	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصيد البحري والمائيات	المادة 133	المادة 11
302-128	صندوق تملك الاستعمال وتطوير تكنولوجيات العالم والاتصال	المادة 134 و135	
302-096	الصندوق الخاص بالاستعجالات والنشاطات والعلاجات الطبية	المادة 136	
302-140	الصندوق الوطني للتنمية الريفية	–	المادة 12
302-080	الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات	–	المادة 13

المصدر : التقرير ألتقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018

النتائج المسجلة بعنوان السنة المالية 2018

بلغ عجز الميزانية التقديري للسنة المالية 2018، مبلغا قدره 2.203,288 مليار دج، أما العجز النهائي فاستقر في حدود 2.081,948 مليار دج، أي بزيادة معتبرة مقارنة مع السنة المنصرمة، إذ بلغ 1.247,702 مليار دج. عرف هذا العجز التقديري زيادة معتبرة مقدرة ب 66,86%، وهذا تحت تأثير أهمية نفقات التجهيز المخصصة لهذه السنة .

اعتمادا على الموازنات النهائية التي يعدها المحاسبون الرئيسيون التابعون للدولة، والتي يتم مركزة عملياتها على مستوى الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة بترحيل العمليات المحاسبية للميزانيات غير المساواة لفائدة حسابات نتائج الخزينة.

يتم تسوية هذه العمليات ذات الطابع ألميزانياتي وتلك المتعلقة بالحسابات الخاصة أو حسابات الخزينة بتصحيحات محاسبية تدرج حركتها في حسابات مناسبة فتحت لهذا الغرض (حسابات النتائج من 600.001إلى 600.006).

بلغ الربح الإجمالي المحدد المتاح ومكشوف الخزينة بعنوان السنة المالية 2018، مبلغا قدره 416.793.017.540,28دج. حيث أن الرصيد الإيجابي المحصل عليه في نهاية السنة، ناتج بشكل رئيسي عن دمج عجز الميزانية وأرصدة حسابات النتائج:

_ 2.081.947.999.69 (1 دج تمثل عجز الميزانية بتقليص مبلغ الإيرادات من النفقات). ومنها النفقات غير المتوقعة المقدر مبلغها ب 45.593.661.819,33 دج.

إن هذه النفقات المقيدة على حساب ميزانية الدولة لم يتم إدراجها ضمن الميزانية الواردة في قانون المالية لسنة .2018كما أن هذه النفقات، قد عرفت تراجع مستمرا منذ 2016. ومع ذلك، فهي تؤثر كثيرا على توازن الميزانية ولا تسمح بإرساء قواعد الشفافية والتسيير السليم للميزانية.

- إن حساب الأرباح والخسائر للحسابات الخاصة للخزينة المصفاة والمقفلة لم يسجل أي عملية بعنوان سنة 2018.
- إن حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تسيير عمليات الدين العام لم يسجل أي عملية بعنوان سنة 2018.
- 69.341.749.010,19 دج يمثل التغير الصافي الموجب لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة 2.609.199.268.223,48 .دج، يمثل التغيير الصافي الموجب لحسابات الاقتراض، وهي ناجمة بالخصوص عن النتيجة الإيجابية التي تم تحقيقها من خلال سندات الخزينة في الحسابات الجارية المحققة في سوق قيم الخزينة.
- 179.800.000.000,00 (6 دج يمثل التغير الصافي السالب لأرصدة حسابات المساهمة .إن الحسابات الثلاثة الأخيرة تبين التغييرات الإيجابية والسلبية لمختلف عمليات السنة، تم فتحها لإدخال تعديلات على متاح ومكشوف الخزينة .الجداول أدناها، تقدم توضيحات حول كيفية حساب هذه التغييرات:

الجدول: (2-2): النتائج المسجلة بعنوان السنة المالية 2018.

الوحدة: دج

طبيعة العمليات	الرصيد
إيرادات الميزانية	6 405 244 159 333,75
نفقات الميزانية	8 441 598 497 207,81
عجز الميزانية الخام	**-2.081.354,337,874,06**
نفقات الميزانية غير المتوقعة	45 593 661 819,33
عجز الميزانية الصافي	**- 2 081 947 999 693,39**
أرباح الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة	-
الأرباح الناتجة عن تسيير عمليات دين الدولة	-
التغير الصافي الدائن أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة	69 341 749 010,19
التغير الصافي الدائن أرصدة حسابات الاقتراض	2 609 199 268 223,48
التغير الصافي الدائن لأرصدة حسابات المساهمة	- 179 800 000 000,00
الرصيد الواجب تخصيصه لمتاح الخزينة	**416 793 017 540,28**

الخزينة المصدر: وزارة المالية/ الوكالة المركزية المحاسبية

حساب المكشوف الإجمالي للخزينة:

إن حساب نتائج الخزينة الحساب رقم 610.001 " متاح ومكشوف الخزينة ")، يعكس في نهاية كل تسيير محاسبي، الوضعية المالية للدولة.

إن مقاربة الأرصدة، المقابلة للسطور المدونة في الوضعية المجمعة وخارج المحاسبة أدناه تبين بصفة عامة نتائج عمليات الميزانية والحسابات الخاصة المصفاة والمقفلة وعمليات تسيير دين الدولة والتعديلات أو التصحيحات المدرجة في الأقسام المعنية (التغيرات الصافية الإيجابية أو السلبية)، هذه المقاربة سمحت بتقدير المكشوف الإجمالي للخزينة بمبلغ 919.436.965.086,15 دج، في 31 ديسمبر 2018.

وبعد المصادقة على نتائج قانون تسوية الميزانية لسنة 2018، فإن المتاح المقدر ب 416.793.017.540,28 دج، سيتم توزيع المخصص المكشوف الإجمالي المقدر ب 919.436.965.086,15 دج على النحو التالي:

الجدول: (2-3):الوضعية المجمعة للحساب نتائج الخزينة (متاح ومكشوف للخزينة

الوحدة: دج

المصدر : الوضعية المجمعة للحساب نتائج الخزينة (متاح ومكشوف للخزينة)

العنوان	المكشوفات	المتاحات
السطر **01**: نتائج الميزانية (العجز)	32.282.462.751.813,73	
السطر **02**: أرباح الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة		20.735.520.277.026,61
السطر **03**: خسائر ناتجة عن تسيير عمليات دين الدولة	2.585.867.427.223,73	
السطر **04**: التغير الصافي للأرصدة الدائنة في الحسابات الخاصة للخزينة		6.014.892.403.347,29
السطر **05**: التغير الصافي لأرصدة الدائنة في حسابات الاقتراض		7.786.737.613.042,44
السطر **06**: التغير الصافي للأرصدة المدينة في حسابات المساهمة	588.257.079.465,61	
المجموع العام	**35.456.587.258.502,49**	**34.537.150.293.416,34**
المكشوف الإجمالي للخزينة في31 ديسمبر 2018	**919.436.965.086,15**	

إيرادات الميزانية العامة:

لقد تم تنفيذ قانون المالية لسنة 2018 في ظرف اقتصادي صعب ومميز على الصعيدين الداخلي والخارجي حيث اتسم بضغوطات على التوازنات المالية للدولة، خاصة فيما يتعلق بخزينتها.

بلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة من الميزانية العامة للدولة 6.424,49 مليار دج (بيمنا قدرت ب 6.714,26 مليار دج في قانون المالية للسنة) منها 4.074,79 مليار دج تتعلق بالموارد العادية و2.349,69 مليار دج متأتية من الجباية البترولية المخصصة للميزانية العامة، بزيادة قدرها 14% مقارنة بتوقعات سنة 2017 (+ 61 ,18% مرتبطة بالموارد العادية و6,80 + %، مرتبطة بالجباية البترولية). بينما بلغ إجمالي الإيرادات المنجزة 6.405,24 مليار دج (بنسبة إنجاز 99.70%)، وهو

ما يمثل 31.62% من الناتج المحلي الإجمالي (20.259.04 مليار دج)، مقابل 32,66% في سنة 2017 (18.594,11 مليار دج)

- بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الإيرادات العامة المحققة بنسبة 5,88% مقارنة مع سنة 2017 (6.072,32 مليار دج)، مدعومة بزيادة مساهمة بنك الجزائر. وقد زادت هذه المساهمة بنسبة 71 ,8% لتصل إلى 1000 مليار دج في سنة 2018، لتمثل نسبة 87.85% من المداخيل الاستثنائية.

كما ساهمت سوناطراك بمبلغ 100 مليار دينار جزائري (أي 79 ,8% من الإيرادات الاستثنائية)، مسجلة معدل نمو قدره 11,59 %وكذلك ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 10.47%، لتبلغ 2.349,69 مليار دينار دج، مقابل 2.126,99 مليار دينار دج سنة 2017.

2.2 التقديرات:

لقد تم إعداد تقديرات سنة 2018 في إطار التوقعات المتوسطة المدى، الذي تمتد لثلاث سنوات للفترة 2018–2020عملا بأحكام المادة 102 من قانون المالية لسنة 2018، إذ أن إيرادات الميزانية العامة المتوقعة في هذا الإطار، مبينة كما يلي:

قانون المالية للسنة لسنة 2018:6.714,265 مليار دج (توقعات 2018)

7.002,378 مليار دج (توقعات2019)

7.363,738 مليار دج (توقعات 2020)

قانون المالية التكميلي لسنة 2018: 6.624,490 مليار دج (توقعات 2018)

بلغ مجموع تقديرات إيرادات الميزانية العامة للدولة المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2018 مبلغا قدره 6.424,49 مليار دج، منها 4.074,79 مليار دج تخص الموارد العادية و2.349,69 مليار دج تتعلق بالجباية البترولية المخصصة للميزانية العامة للدولة، أي بزيادة قدرها 14% عن تقديرات سنة 2017 (+ 18,61% تخص الموارد العادية و +6,80 % تخص الجباية البترولية)

الجدول(2-4): توقعات إيرادات الميزانية 2018/2017 الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	تقديرات 2017(1)	تقديرات 2018 (2)	تقديرات مراجعة 2018 (3)	التطور النسبي		
				(1/2)	(2/3)	(1/3)
الموارد العادية	3435,39	3938,05	4074,80	14,63	3,47	18,61
الإيرادات جبائية	2845,37	3033,03	2869,78	6,6	-5,38	0,86
الإيرادات العادية	100,02	105	105	5	00	5
الإيرادات الأخرى	490	800	1100	63,27	37,5	124,49
الجباية البترولية	2200,12	2776,22	2349,69	26,18	-15,36	6,8
مجموع الإيرادات العامة	5635,51	6714,27	6424,49	19,14	-4,32	14

المصدر: تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة**2018**.

الإيرادات الجبائية:

قدرت بمجموع وصل إلى 2.869,78 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2018، وذلك بتسجيل ارتفاعا بلغ معدل قدره 0,86% مقارنة مع تقديرات سنة 2017 (24,41 + مليار دج). نجم هذا الارتفاع في مجموع الإيرادات الجبائية أساسا بتوقع ارتفاع حواصل الضرائب المباشرة (خصوصا منها الضريبة على الدخل الإجمالي، بنسبة نمو قدرها 1,66%، والضريبة على أرباح الشركات بنسبة نمو قدرها 7,82%) وهذا بالمقارنة مع تقديرات سنة 2017 .

أما بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، فقد سجلت تقديرات سنة 2018، انخفاضا بنسبة قدرها 4,88 %تلك المسجلة في سنة 2017 ونفس الشيء بالنسبة للحقوق الجمركية التي سجلت انخفاضا بمعدل .1,74%وتتجلى تطورات تقديرات الإيرادات الجبائية (2017-2018) في الجدول التالي:

الجدول: (2-5): الإيرادات الجبائية

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	تقديرات 2017(1)	تقديرات 2018(2)	تقديرات مراجعة 2018(3)	التقدير النسبي		
				(1/2)	(2/3)	(1/3)
حواصل الضرائب المباشرة	1297,67	1391,70	1344,14	7,25	-3,42	3,58
حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي	843,32	844	857,3	0,08	1,58	1,66
منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي / رواتب	723,89	746,9	761,25	3,18	1,92	5,16
منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي/ أصناف	119,43	97,1	96,04	-18,7	-1,09	-19,58
حاصل الضرائب على أرباح الشركات	432,16	522,6	456,94	20,93	-10,84	7,82
حواصل التسجيل والطابع	114,98	136,8	103,12	18,98	-24,62	-10,31
حواصل المختلفة على الأعمال	1047,59	1097,1	1074,98	4,73	-2,02	2,61
الرسم على القيمة المضافة	874,04	908,5	831,36	3,94	-8,49	-4,88
منها الرسم على القيمة المضافة الداخلي	317,82	381,6	333,3	20,07	-12,66	4,87
منها الرسم على القيمة المضافة على الاستيراد	556,22	500,2	491,56	-10,07	-1,73	-11,62

حواصل الجمارك	345,57	397,4	393,54	15	−14,56	−1,74
الايرادات الجبائية	2845,37	3033,03	2869,78	6,6	−5,38	0,86

المصدر: المديرية العامة لتقدير والسياسات/ وزارة المالية.

الإيرادات العادية:

عرفت تقديرات الإيرادات العادية لسنة 2018، ارتفاعا بمعدل 5%، وهي تتشكل أساسا من مداخيل وعائدات الأملاك الوطنية، والتي عرفت ارتفاعا بمعدل 8%، وحواصل مختلفة للميزانية، والتي سجلت ارتفاعا بمعدل 4%، وهذا مقارنة بتوقعات سنة 2017. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول: (2−6): الإيرادات العادية

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	تقديرات 2017 (1)	تقديرات 2018 (2)	التطور النسبي (1/2)
مداخيل و عائدات الأملاك الوطنية	25	27	8
حواصل مختلفة للميزانية	75	78	4
مجموع الإيرادات العادية	100	105	5

المصدر: المديرية العامة لتقدير والسياسات/ وزارة المالية.

الإيرادات الأخرى: سجلت الإيرادات الأخرى، ارتفاعا بمعدل 124,49%، لتصل تقديرات سنة 2018 إلى 1.100 مليار دج، منها 1.000 مليار دج تخص مساهمة بنك الجزائر و 50 مليار دج تتعلق بمساهمة شركة سوناطراك و50 مليار دج كمداخيل للمساهمات المالية للدولة. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول: (2-7): الإيرادات الأخرى

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	تقديرات 2017 (1)	تقديرات 2018 (2)	تقديرات مراجعة 2018 (3)	التطور النسبي		
				(1/2)	(2/3)	(1/3)
حاصل مساهمة بنك الجزائر	400	700	1000	75	42,86	150
حاصل مساهمة شركة سوناطراك	50	50	50	00	00	00
مداخيل المساهمات المالية للدولة	40	50	50	25	00	25
مجموع الإيرادات الأخرى	490	800	1100	63,27	37,5	124,49

المصدر: المديرية العامة لتقدير والسياسات/وزارة المالية

نتجت هذه الارتفاعات المعتبرة للتوقعات في هذه الإيرادات عن الارتفاع الاستثنائي للأرباح المتوقع دفعها من طرف بنك الجزائر.

الجباية البترولية (حصة الميزانية العامة للدولة):

بلغت الجباية البترولية حصة الميزانية العامة للدولة المقدرة بعنوان سنة 2018 مجموع قدره 2.349,69 مليار دج، مسجلة ارتفاعا بمعدل 6,80% مقارنة مع سنة 2017 (2.200,12 مليار دينار.

2.3 الإنجازات:

بلغت الإيرادات العامة المنجزة لسنة 2018، مبلغ مجموعه 6.405,24 مليار دج، منها 4.055,55 مليار دج تتعلق بالموارد العادية (وهو ما يمثل 63,32 % من مجموع الإيرادات) ومبلغ 2.349,69 مليار دج يخص الجباية البترولية (بما يمثل 36,68% من مجموع الإيرادات العامة) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول: (2-8) : بنية الايرادات حسب النوع للفترة 2016-2018

الوحدة: مليار دج

طبيعة الموارد	2016		2017		2018	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
مجموع الموارد العادية (1)	3343,581	66,52	3945,336	64,97	4055,55	63,32
الإيرادات الضريبية	2491,990	49,58	2661,685	43,83	2713,15	42,36
الإيرادات العادية	182,022	3,62	263,261	4,34	204,10	3,19
الإيرادات الأخرى	669,559	13,32	1020,030	16,80	1138,30	17,77
الجباية البترولية (2)	1682,550	33,48	2126,987	35,03	2349,69	36,68
مجموع الإيرادات العامة (1)+(2)	5026,131	100	6072,324	100	6405,24	100

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة

الشكل (3-1): دائرة نسبية تمثل بنية الإيرادات حسب النوع للفترة 2016 – 2017 – 2018

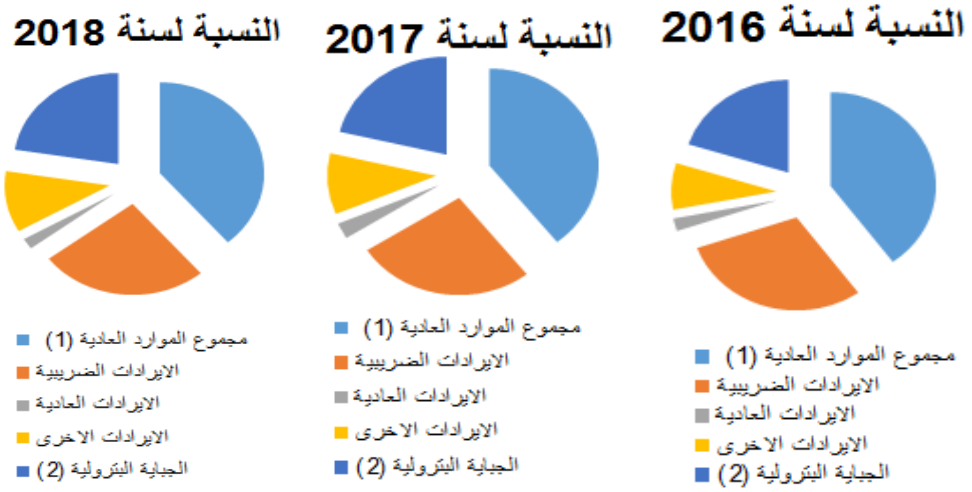

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

الإيرادات الجبائية: عرفت الإيرادات الجبائية المنجزة سنة 2018، ارتفاعا بمعدل 1,93%، (ما يعادل +51,46 مليار دج)، منتقلة من 2.661 ,69 مليار دج سنة 2017 إلى 2.713,15 مليار دج سنة 2018، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول:(2-9): الإيرادات الجبائية

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الانجازات			التطور النسبي	
	2016	2017	2018	2016/2017	2017/2018
حواصل الضرائب المباشرة (1)	1110,22	1207,67	1203,647	8,78	-0,33
حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي	713,76	769,03	800,862	7,74	4,14
منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي / رواتب	635,14	685,74	707,364	7,97	3,15
منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي / أصناف	78,62	83,3	93,498	5,95	12,24
حاصل الضرائب على أرباح الشركات	380,28	419,89	385,129	10,42	-8,28
حاصل الضرائب على الأملاك	0,166	0,201	0,229	21,08	13,93
حواصل التسجيل والطابع (2)	95,78	92,6	88,397	-3,32	-4,54
منها حاصل التسجيل	34,66	37,76	36,64	8,93	-2,97
منها حاصل الطابع	61,12	54,84	51,756	-10,27	-5,62
حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال (3)	891,67	992,82	1092,936	11,34	10,08
الرسم على القيمة	763,56	810,71	844,848	6,18	4,21

المضافة					
منها الرسم على القيمة المضافة الداخلي	278,54	305,71	335,723	9,76	9,82
منها الرسم على القيمة المضافة على الاستيراد	485,02	505,664	509,125	4,12	0,68
الرسم الداخلي على الاستهلاك	59,85	65,995	80,103	10,27	21,38
الرسم على المنتجات البترولية	52,32	91,48	142,708	74,86	56,00
حواصل الضرائب غير المباشرة(4)	6,61	4,28	4,181	−35,31	−2,31
حواصل الجمارك (5)	387,7	364,31	323,992	−6,03	−11,07
مجموع الإيرادات الجبائية	2491,99	2661,69	2713,15	6,81	1,93

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة

سجلت سنة 2018، ارتفاعا طفيفا في المبالغ المحصلة من الغرامات الجمركية بنسبة 2,59% (بمبلغ قدره 8,425مليار دج)، وهذا مقارنة بسنة 2017.

<u>الإيرادات العادية:</u>

بلغت الإيرادات العادية المنجزة سنة 2018، مجموع قدره 204,099 مليار دج، وهي تمثل نسبة 3,18% من مجموع إيرادات الميزانية. وتتشكل حواصل الإيرادات العادية من الحواصل المختلفة للميزانية، بنسبة 76,04 %والتي تمثل الأعلى، ثم تليها عائدات أملاك الدولة التي تمثل نسبة 23,93% من مجموع الإيرادات العادية، وأخيرا الإيرادات النظامية بنسبة تكاد تكون معدومة 0,02%. بالإضافة ذلك، عرف إجمالي الإيرادات المنجزة بعنوان سنة 2018 (مقارنة بسنة 2017)، انخفاضا بمعدل 22,58% (وهو ما يعادل فارق قيمة بالنقصان بمبلغ 59,523 مليار دج). كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول: (2-10):الإيرادات العادية

الوحدة: ملياردج

طبيعة الإيرادات	الانجازات			تطور الانجازات			
				الفارق(2)-(1)		الفارق(3)-(2)	
	2016(1)	2017(2)	2018(3)	بالقيمة	بالنسبة	بالقيمة	بالنسبة
مداخيل و عائدات أملاك الدولة	49,154	47,584	48,85	-1,570	-3,19	1,266	2,66
حواصل مختلفة للميزانية	132,834	216,001	155,204	83,167	62,61	-60,797	-28,15
الإيرادات النظامية	0,033	0,036	0,044	0,002	8,35	0,008	22,22
مجموع الإيرادات العادية	182,022	263,621	204,099	81,559	44,83	-59,523	-22,58

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

الشكل (2-2):أعمدة بيانية تمثل الإيرادات العادية

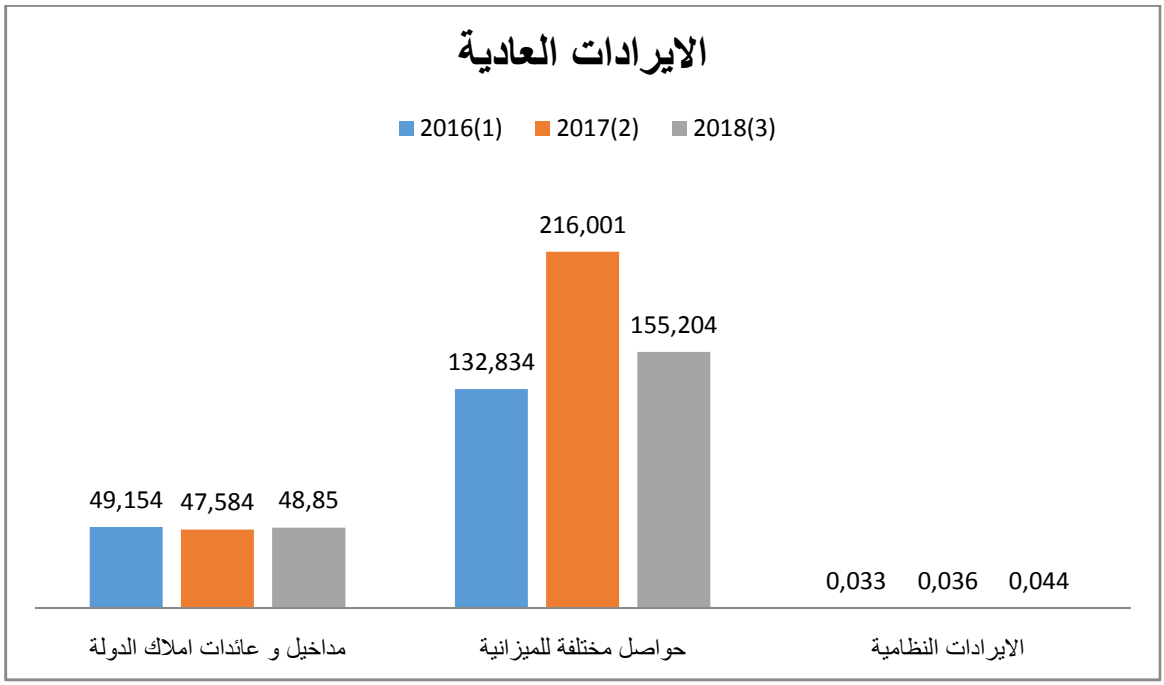

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

يرجع الانخفاض المسجل على إجمالي الإيرادات العادية المنجزة سنة 2018، إلى تراجع إنجازات الحواصل المختلفة للميزانية المنجزة بمعدل قدره (-28,15%)، وهذا بعدما سجل ارتفاعا بمعدل 62,61% سنة 2017 (83,167+)مليار دج بالمقارنة مع سنة 2016.

الإيرادات الأخرى:

بلغت الإيرادات المنجزة سنة 2018، مجموع قدره 1.138,295 مليار دج (+ 11,59%)، وبالمقارنة مع السابقة، سجلت هذه الإيرادات، ارتفاعا بمعدل 52,34% مقارنة بسنة 2016. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول(2-11): الإيرادات الأخرى

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الانجازات			تطور الانجازات			
				الفارق(2)- (1)		الفارق(3)- (2)	
	2016(1)	2017(2)	2018(3)	بالقيمة	بالنسبة	بالقيمة	بالنسبة
حاصل مساهمة بنك الجزائر	610,519	919,844	1000,00	309,324	50,67	80,156	8,71
حاصل مساهمة شركة سوناطراك	0,00	50,00	100,00	50,00		50	100,00
مداخيل المساهمات المالية للدولة	59,05	50,186	38,295	-8,863	-15,01	-11,891	-23,69
المجموع	669,569	1020,03	1138,295	350,158	52,34	118,27	11,59

المصدر : الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

ترجع الزيادة في الإيرادات الأخرى، أساسا إلى ارتفاع مساهمة بنك الجزائر في تمويل الإيرادات العامة للمرة الثالثة على التوالي)، إذ ارتفعت بمعدل 8,71%، لتصل إلى 1000 مليار دج سنة 2018، وهو ما يمثل نسبة 87,85% من مجموع الإيرادات الأخرى.

الجباية البترولية (حصة ميزانية الدولة):

عرفت الجباية البترولية المدرجة في الميزانية العامة المنجزة سنة 2018، ارتفاعا بمعدل 10,47%، لتصل إلى 2.349,69 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 36,68% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل 35,02% سنة 2017و33,47% سنة 2016.

الجدول (2-12): الجباية البترولية

الوحدة: مليار دج

المصدر : الوضعية الإحصائية للتحصيلات المعدة من طرف المديرية العامة للضرائب

طبيعة الإيرادات	الانجازات			تطور الانجازات			
				الفارق (1)-(2)		الفارق (2)-(3)	
	2016(1)	2017(2)	2018(3)	بالقيمة	بالنسبة	بالقيمة	بالنسبة
إتاوات	527,192	616,633	711,066	89,441	16,97	94,433	15,31
الضريبة على الأجور	102,467	118,145	152,969	15,678	15,3	34,824	29,48
رسم على المداخيل البترولية	889,175	1256,44	1297,86	367,262	41,3	41,42	3,30
على رسم على الأرباح الاستثنائية	67,974	85,4	108,81	17,426	25,64	23,41	27,41
ضريبة تكميلية على المداخيل	0,439	11,251	35,261	10,812	2462,87	24,01	213,40
الضريبة المباشرة البترولية	0	0	0	0	0	0	0,00
جداول	0,011	0,704	0,626	0,693	6300,00	-0,078	-11,08
الرسم المساحي	80,79	11,553	12,933	-96,237	-85,70	1,38	11,94
رسم على حرق الغاز	14,354	26,862	30,165	12,508	87,14	3,303	12,30
ناتج حق النقل(5%)	0,148	0	0	-0,148	-100,00	0	0,00
مجموع الجباية البترولية	**1682,55**	**2126,99**	**2349,69**	**444,437**	**26,41**	**222,702**	**10,47**

مساهمة جباية الموارد العادية في تغطية نفقات ميزانية التسيير:

ارتفع معدل تغطية نفقات ميزانية التسيير لسنة 2018 إلى 90,36%، وهذا مقابل 87,73% سنة 2017 و 77,27% سنة 2016. ويعود هذا التحسن الى ارتفاع الموارد العادية المنجزة سنة 2018 بنسبة زيادة ب % 2,79وانخفاض ميزانية التسيير ب 0,19% خلال سنة 2018. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-13): مساهمة جباية الموارد العادية في تغطية نفقات ميزانية التسيير

الوحدة: مليار دج

التعيين	2016	2017	2018	التطور	النسبي
				2017/2016	2018/2017
الرواتب و الاجور	778,8	778,07	754,77	-0,09	-2,99
التعويضات	973,09	973,09	950,01	00	-2,37
المنح العائلية	18,38	25,45	32,39	38,46	27,25
الضمان الاجتماعي	271,63	270,99	268,38	-0,23	-0,96
التقاعد و الريوع	142,9	144,07	145,03	0,82	0,67
مجموع نفقات المستخدمين (1)	2184,79	2191,67	2150,58	0,31	-1,87
مجموع ميزانية التسيير (2)	4326,91	4497,05	4488,31	0,93	-0,19
مجموع الموارد العادية (3)	3343,58	3945,34	4055,55	18	2,79
(2/3)%	77,27	87,73	90,36		

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

2.4 الجدول (2-14):مقارنة بين التقديرات و الانجازات

الوحدة : مليار دج

طبيعة الايرادات	التقديرات		الانجازات	
	2017	2018	2017	2018
الموارد العادية (1)	3435,39"	4074,796	3945,34	4055,55
الإيرادات الجبائية (أ)	2845,37	2869,776	2661,69	2713,154
حواصل الضرائب المباشرة	1297,67	1344,137	1207,67	1203,647
حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي	843,32	857,2	769,04	800,844
منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي/رواتب	723,89	761,2	685,74	707,347
منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي/ أصناف	119,43	96	83,3	93,498
حاصل الضرائب على أرباح الشركات	432,16	465,9	419,89	385,129
حواصل التسجيل والطابع	114,981	103,123	92,6	88,397
حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1077,59	174,977	992,82	1092,936
الرسم على القيمة المضافة	874,04	831,4	811,37	844,849
منها الرسم على القيمة المضافة الداخلي	317,82	333,3	305,71	335,724
منها الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد	556,22	491,6	505,66	509,125
الرسم الداخلي على الاستهلاك	85,68	69,7	65,99	80,103
الرسم على المنتجات البترولية	52,01	153	91,48	142,704
حواصل الضرائب غير المباشرة	9,56	8	4,28	4,181

حواصل الجمارك	**345,57**	**339,539**	**364,31**	**323,992**
الإيرادات العادية (ب)	**100,02**	**105,02**	**263,62**	**204,099**
مداخيل وعائدات الأملاك الوطنية	**25**	**27**	**47,58**	**48,85**
حواصل مختلفة للميزانية	**75**	**78**	**216,01**	**155,204**
الإيرادات النظامية	**0,02**	**0,02**	**0,035**	**0,044**
الإيرادات الأخرى (ج)	**490**	**1100**	**1020,03**	**1138,295**
حاصل مساهمة بنك الجزائر	**400**	**1000**	**919,84**	**1000**
حاصل مساهمة شركة سوناطراك	**50**	**50**	**50**	**100**
مداخيل المساهمات المالية للدولة	**40**	**50**	**50,19**	**38,295**
الجباية البترولية (2)	**2200,12**	**2349,694**	**2126,99**	**2349,69**
مجموع الإيرادات العامة (1) + (2)	**5635,51**	**6424,49**	**6072,32**	**6405,244**

المصدر : قوانين المالية (2017 و2018) والوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

الجدول (2-14): عمليات الخزينة لسنة 2018 (منظور محاسبي)

الوحدة : دج

	عمليات الخزينة	مدين	دائن	
I	السيولة النقدية للحسابات العموميين		377 179 400,44	المتاحات النقدية
	حساب تسوية الخزينة لدى بنك الجزائر	1 183 794 972		1 183 417
		287,29		792 886,85
II	السندات والقيم القابلة للتحويل	1 235 521 576,45		قيم قابلة للتحويل
	منها : سندات الجمارك	974 622 817,15		1 235 521 576,45
III	أموال بريد الجزائر لدى الخزينة	95 502 953 745,06		
	منها : إيداع بريد الجزائر للخزينة	408 736 191		
	منها: الحساب الجاري البريدي للخزينة والوكالات المالية البريد الجزائر	537,73	327 437 892 900,11	
	المؤسسات العمومية (المصالح المالية)	96 376 732 535,15		
	منها: إيداع المنظمات والمؤسسات البنكية للخزينة	73 550 680 738,37		
	منها: إيداع الصكوك المصدقة للخزينة	8 962 197 467,71		
	الجماعات المحلية (المصالح المالية)		7172 414 210,79	
	منها: صندوق التضامن للجماعات المحلية	344 584 715		
	منها: ميزانيات الولايات	316,19	340 046 458 342,04	
	منها: ميزانية البلديات والقطاعات الصحية		11 755 469 890,09	
	أموال الغير		326 442 153 148,22	أموال الغير
	منها: إيداع أموال الخواص		5.291.871.973,41	141 734 881-
	منها. أرصدة الدين الموجب تحصيلها والغرامات المفروضة من قبل مجلس المحاسبة	3104267,61		078,80
	منها: الاحتياطي لدفع النفقات بالاعتماد		138.043.761.651,84	
	منها: التخصيصات للمنح			
	منها: الاحتياطات بعنوان مساهمات الدولة للهيئات الدولية	24.901.418.542,38	1.651.770.714,32	
	منها: حواصل التخفيضات الموجب استردادها			
	منها: الصكوك الصادرة عن دفع الضرائب (الضرائب والرسوم)	2.646.381.704,72	13.236.780.358,18	
	منها: الأوامر والحوالات المقبولة خلال سنة التسيير الموالية		153.868.687.610,14	
	التسوية مع الخزائن الأجنبية		86 097 791,02	العمليات المختلفة
	تصفية آخر السنة	45 593 661 819,33		45 507 564
				028,31
	استحقاقات الاقتراض	2 678 963 613,10		
	بعنوان الدين الداخلي	313 155 393,92		

	بعنوان الدين الخارجي	2 365 808 219,18		
	تسيير الدين (الأعباء والأرباح)		2 492 130 859,22	
	الدين العمومي		2 429199268223,48	
	منه بعنوان الدين الداخلي		2432130 513265,79	عمليات متعلقة بالدين العمومي
	منها: قيم الخزينة حسب الصيغ	2.150.000,00		2 429 012 435 469,60-
	منها: قيم الخزينة على الحساب الجاري	423 080 370 015,06		
	منها: بعنوان الدين الخارجي	2 339 748 628,63		
	منها: تسبيقات الخزينة العمومية الفرنسية	39.254.413,52		
	منها: الاقتراض على المدى الطويل	2 891 990 628,76		
	المجموع العام	1 425 182 805 576,38	2765769 243633,17	
	رصيد عمليات الخزينة	1 340 586 438056,79-		

المصدر: وزارة المالية

- **يمكننا أن نلاحظ من خلال الجدول :**
- تناقص في أموال الغير
- قدرت السيولة النقدية للحسابات العمومية بمقدار 377 179 400,44 دج دائن ينتج عنه فرق موجب 1 183 417 792 886,85 دج .
- في حين لاحظنا أن هناك عمليات ذات قيم قابلة للتحويل لم يطرأ عليها أي تغيير فيما يخص البيع حيث ظهرت بكامل القيمة
- تم إيداع مبالغ للمنظمات و إيداع في صفوف الخزينة قدرت ب96 376 732 535,15 دج
- الجماعات المحلية إيداع و سحب
- إيداع أموال الخواص 5.291.871.973,41 دج
- أرصدة التحصيل و الغرامات 3104267,61 دج
- التسوية مع الخزائن الأجنبية بقيمة 86 097 791,02
- كما يظهر ان الخزينة لديها عجز يقدر ب 1 340 586 438056,79- دج .

و يعود ذلك للفرق السالب في العمليات المتعلقة بالدين العمومي

2.5 الإجابة على الإشكالية :

نستخلص من خلال هذا البحث أن الإيرادات الجبائية عرفت استحواذ على أكبر القيم في الخزينة العمومي مما جعل الدولة تعتمد عليها بشكل كبير في تمويل ميزانيتها و نفقاتها

2.6 اختبار الفرضيات :

الفرضية1:

تلعب الإيرادات الجبائية دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية و هذا ما لاحظناه بحيث تبلغ نسبة تمويل الإيرادات الجبائية للخزينة العمومية بمقدار 2661.69 و 2713.154 خلال السنوات التالية 2017 و 2018.

الفرضية 2:

عرفت الإيرادات الجبائية المنجزة سنة 2018، ارتفاعا بمعدل 1,93%، (ما يعادل +51,46 مليار دج)، منتقلة من 69, 2.661 مليار دج سنة 2017 إلى 2.713,15 مليار دج سنة 2018، كما عرفت الجباية البترولية المدرجة في الميزانية العامة المنجزة سنة 2018، ارتفاعا بمعدل 10,47%، لتصل إلى 2.349,69 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 36,68% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل 35,02% سنة 2017و33,47% سنة 2016.

بلغت الإيرادات العامة المنجزة لسنة 2018، مبلغ مجموعه 6.405,24 مليار دج، منها 4.055,55 مليار دج تتعلق بالموارد العادية (وهو ما يمثل 63,32 % من مجموع الإيرادات) ومبلغ 2.349,69 مليار دج يخص الجباية البترولية (بما يمثل 36,68% من مجموع الإيرادات العامة)

بلغت الإيرادات العادية المنجزة سنة 2018، مجموع قدره 204,099 مليار دج، وهي تمثل نسبة 3,18% من مجموع إيرادات الميزانية

بلغت الإيرادات المنجزة سنة 2018، مجموع قدره 1.138,295 مليار دج

و بالتالي يمكننا القول ان الفرضية صحيحة .

الشكل (3-3): مخطط يوضح مداخيل الخزينة العمومية

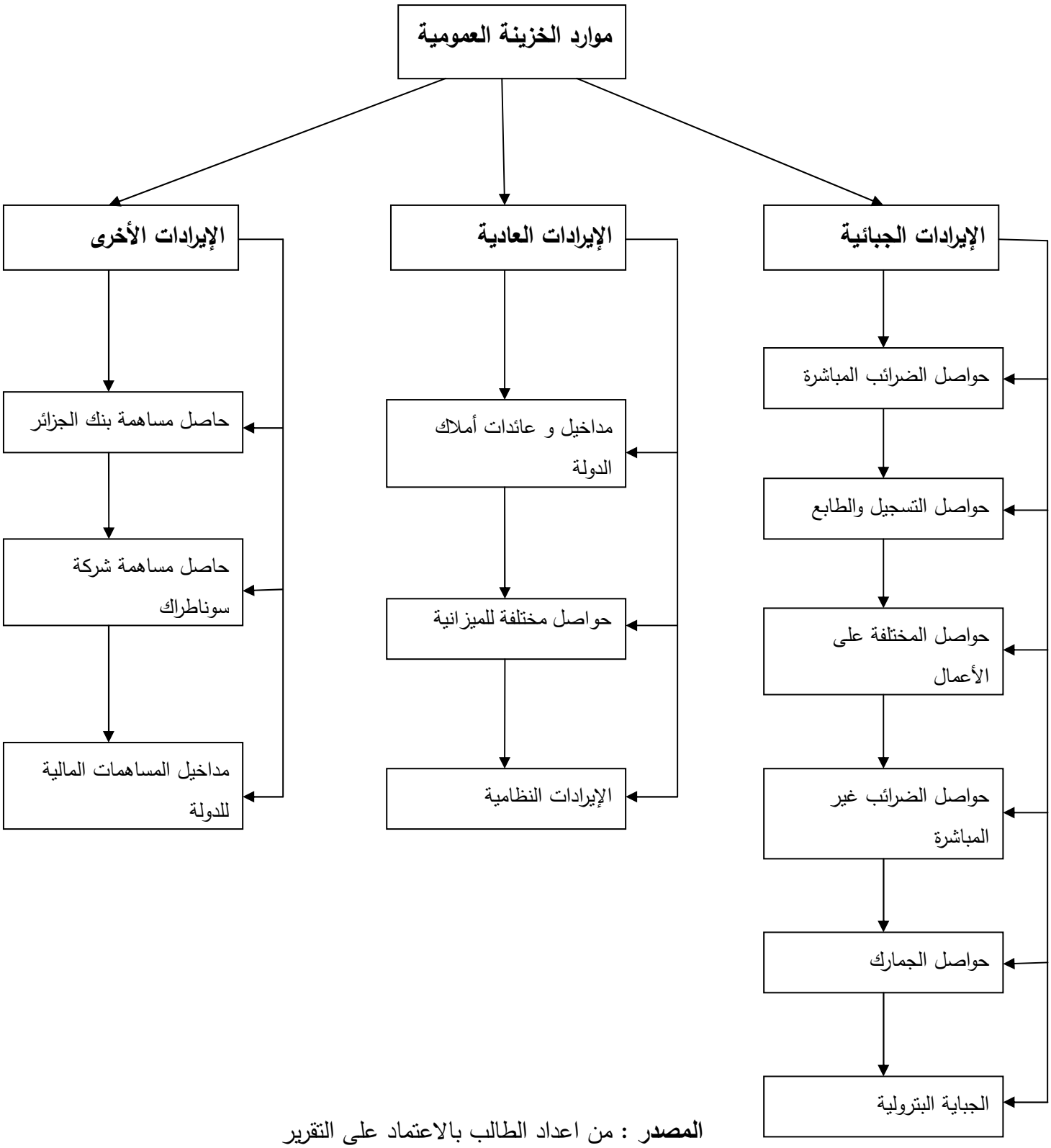

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018

الفرضية 3:

اثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية ان الخزينة تعتمد على إيرادات ممتلكاتها الخاصة وعائدات الضرائب بالإضافة إلى الجباية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة وأحيانا القروض حيث:

سجلت سنة 2018، ارتفاعا طفيفا في المبالغ المحصلة من الغرامات الجمركية بنسبة 2,59% (بمبلغ قدره 8,425مليار دج)، وهذا مقارنة بسنة 2017.

بلغت الإيرادات العادية المنجزة سنة 2018، مجموع قدره 204,099 مليار دج، وهي تمثل نسبة 3,18% من مجموع إيرادات الميزانية. وتتشكل حواصل الإيرادات العادية من الحواصل المختلفة للميزانية، بنسبة 76,04 %والتي تمثل الأعلى، ثم تليها عائدات أملاك الدولة التي تمثل نسبة 23,93% من مجموع الإيرادات العادية، وأخيرا الإيرادات النظامية بنسبة تكاد تكون معدومة 0,02%. بالإضافة ذلك، عرف إجمالي الإيرادات المنجزة بعنوان سنة 2018 (مقارنة بسنة 2017)، انخفاضا بمعدل 22,58% (وهو ما يعادل فارق قيمة بالنقصان بمبلغ 59,523 مليار دج).

بلغت الإيرادات المنجزة سنة 2018، مجموع قدره 1.138,295 مليار دج (+ 11,59%)،

الزيادة في الإيرادات الأخرى)، إذ ارتفعت بمعدل 8,71%، لتصل إلى 1000 مليار دج سنة 2018، وهو ما يمثل نسبة 87,85% من مجموع الإيرادات الأخرى.

ارتفع معدل مساهمة الموارد العادية تغطية نفقات ميزانية التسيير لسنة 2018 إلى 90,36%

كما ان نسبة مساهمة الايرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية سنة 2017 قدرت ب: 89%

اما نسبة المساهمة في الانجازات بلغت 99%

و بالتالي يمكننا القول ان الفرضية صحيحة .

2.6 نتائج الدراسة:

إن الإدارة الضريبية متحكمة في تقديرات الجباية العادية طوال الفترة المدروسة عكس الجباية البترولية التي عرفت تذبذب في نسبة التقديرات وذلك نظرا لتطور المفاجئ وارتفاع أسعار البترول الذي شاهدناه في الآونة الأخيرة

–إن الجباية العادية ساهمت في تمويل الميزانية بنسبة كبيرة جدا، و التي شهدت زيادة في حصيلة الإيرادات الجبائية من الضرائب، فقد تطورت وارتفعت نسبتها على ما كانت عليه، وفاقت الجباية البترولية في بعض السنوات لتصل إلى 57% من مجمل الإيرادات في سنة 2016 .تتجلى النظرة المستقبلية لتوقعات الميزانية العامة للدولة أن جل إيراداتها تتمحور حول إيردات الجباية العادية والجباية البترولية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر الأساسية الفعالة للاقتصاد الوطني الجزائري تلعب دورا هاما في تقليص من العجز الميزاني الذي يتم تمويله من صندوق ضبط الإيرادات و التي تتشكل عوائده أساسا من فوائض قيمة الجباية البترولية .النفقات المتكررة الغير المتوقعة تتزايد من سنة إلى أخرى و هذا مما يؤثر على أكثر فأكثر على توازن الميزانية و لا تسمح بإرساء قواعد شفافية الميزانية.

للجباية البترولية دور كبير في تمويل خزينة الدولة، أي ما يفوق عن 50%من مجموع الإيرادات السنوية المحققة.

للجباية البترولية دور كبير وفعال في الإنفاق الحكومي الجزائري، رغم تمييز الميزانية بقاعدة عدم تخصيص الإيرادات.

للجباية البترولية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، بحيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.6 اقتراحات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، فإننا نوصي ببعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير عملية اتخاذ القرارات وأهمها:

- على الدولة البحث عن إيرادات أخرى كون إيرادات الجباية البترولية غير ثابتة وغير مستقرة من سنة الأخرى.
- لا يمكن فصل البترول عن الأسواق العالمية، وإنما يمكن عقد عقود بيع مع مؤسسات أجنبية، ويكون أتفاق مسبق على الأسعار.
- البحث عن موارد أخرى تغطي النفقات الحكومية للدولة، وذلك بتوسيع الدائرة الاقتصادية.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع:

الكتب :

- كتاب ادارة الاعمال (مدخل وظيفي1999) القاهرة الدار الجامعية للطباعة و النشر

المذكرات و الاطروحات باللغة العربية:

- النظام الضريبي و اثاره على التنمية الاقتصادية)اطروحة دكتوراه2009 (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسنطينة جامعة محمود متتوري.
- حفيظة ,خ .(2018) .سياسة الاتحاد الاوروبي التجارية للسلع الزراعية و انعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة (2014-2000) اطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ,بسكرة :جامعة محمد خيضر.
- مختار ,ع .(2014) .دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج التنوية (2014-2001)اطروحة ماجستير .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و عوم التسيير ,سطيف :جامعة سطيف 1.

المجلات و المقالات:

- دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية و اثرها على الميزانية العامة و الاقتصاد الوطنيمجلة *دراسات* العدد *الاقتصادي* 248-211
- سايح ,ج .ع. عزوز ,ع .(2018) .مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا 262-251 .
- مجلة معارف (مجلة علمية محكمة) السنة 10 العدد 20 جوان 2016
- مجلة العلوم الانسانية سنة 2017 العدد 48 مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية سنة 2019 عدد 02
- مجلة دراسات العدد الاقتصادي العدد 01 ،2020 مجلة النمذجة الاقتصادية، سبتمبر 2013 المجلد 35

المحاضرات:

- الدين ,ط .ص .(2016) .محاضرات في المالية العامة .معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :المركز الجامعي نور البشير .
- محاضرات في اقتصاد البنوك 2000الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.

القوانين و التقارير:

- قانون رقم 17/84المتعلق بقانون المالية الجزائر .

التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 20

المراجع الاجنبية:

1. magazine Economic modeling 35 September 2013
2. magazine Procedia-Social and Behavioral 172 septembre 2015
3. European scientific journal 12 September 2013
4. magazine Resources policy 69, December December 2020

-